LAAM BOOKS

صدر عن دار اللام - لندن

Energy Policies in Western Asia
and Changes in the Oil Market
ESCWA
160pp
Price12.90

العراق والمسألة الكردية ١٩٥٨-١٩٧٠
د. سعد ناجي جواد
٢١٠ صفحة
٩.٩٠ جنيه استرليني

Operation Vantage
British Military Intervention
In Kuwait-1961
Dr M M Alani
290pp
Price24.90

مذكرات جعفر العسكري
تحقيق نجدة فتحي صفوة
صفحة ٢٥٠
١٠.٩٠ جنيه استرليني تجليد فني

Sufism and Shi'ism
K M Al-Shaibi
350pp
Price30.00

بين القومية والوطنية
د. معن أبو نوار
صفحة ٢٨٠
٦.٩٠ جنيه استرليني

الملف العراقي

قسيمة الاشتراك في الملف العراقي

Name -- الاسم
Address -- العنوان
City -- المدينة
Country -- البلد

أرفق صكا / حوالة بريدية بمبلغ ....

مدفوعا لأمر IRAQI FILE قيمة الاشتراك السنوي (تشمل اجور البريد الجوي) في الملف العراقي ،

١٠٠ جنيها استرلينيا في بريطانيا للمؤسسات .... ٦٠ جنيها استرليني في بريطانيا للأفراد

١٢٠ جنيها (او مايعادلها) للمؤسسات خارج بريطانيا .... ٧٠ جنيها (او مايعادلها) للأفراد خارج بريطانيا

ISSN-0965-9498

Centre for Iraqi Studies
Tel&Fax 081-3905818

P O Box 249 A
Surbiton, Surrey KT6 5AX
ENGLAND

IRAQI FILE

العدد 12

الملف العراقي

البيان الختامي للمؤتمر الوطني العراقي الموحد

لجنة تنسيق العمل القومي العربي - دمشق

بيان اعلان الاتحاد الفيدرالي في كردستان

تركيا والتطورات في كردستان العراق

السياسة والاعلام الكندي تجاه العراق

سياسية تسليح العشائر العراقية

كردستان العراق محمية تركية

التجمع القومي الديمقراطي

التقارب العراقي - القطري

راي تونسي : خطاب الى الامة

لي أسبن : الخطوة القادمة استخدام القوة

مكتب الامام الخالصي يعارض اجتماعات صلاح الدين

A Political and Documentary Review
Issue No. 12 - November/December, 1992

نشرة سياسية وثائقية يصدرها مركز دراسات العراق
العدد ١٢ ، تشرين الثاني/كانون الاول - ١٩٩٢

الملف العراقي

IRAQI FILE

A Documentary and Political Review
Published by the Centre for Iraqi Studies
Issue No 12 - November / December 1992

نشرة سياسية وثائقية، يصدرها مركز دراسات العراق- نوفمبر/ديسمبر١٩٩٢
رئيس التحرير - د. غسان العطية

العدد ١٢

البيان الختامي الصادر عن الاجتماع الموسع للجمعية الوطنية العراقية
المؤتمر الوطني العراقي الموحد
صلاح الدين - اربيل ١٩٩٢/١١/١

بشعور عال بالمسؤولية الوطنية والحرص الكبير على وحدة العراق وشعبه التآم في - صلاح الدين (اربيل) العراق - شمل الحركة الوطنية العراقية بعقد اجتماع موسع للجمعية الوطنية العراقية للمؤتمر الوطني العراقي الموحد في الفترة بين ٢٧ - ٣١ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٩٢ بحضور نحو ٣٠٠ شخصية عراقية بينهم عدد من الضيوف تمثل مختلف التكوينات السياسية الوطنية والاسلامية والقومية العربية والكردية والتيارات الفكرية المتنوعة.

وأتى هذا الاجتماع المهم والتاريخي بعد شهر واحد من اجتماع قوى وفصائل وشخصيات المعارضة الوطنية العراقية على ارض الوطن (ايلول - سبتمبر) ١٩٩٢ واتفاقها على توحيد جهودها في اطار المؤتمر الوطني العراقي الموحد.

وبتحقيق هذه الخطوة المهمة تكون الحركة الوطنية العراقية قد وضعت امكاناتها وطاقاتها في الطريق الصحيح نحو الهدف المشترك القاضي للاطاحة بالنظام الاستبدادي الدكتاتوري. واقامة البديل الذي يستجيب لارادة الشعب ويتمثل في النظام الدستوري البرلماني الديمقراطي الفيدرالي التعددي، الذي يلغي التمييز والاضطهاد الطائفي والعنصري ويقيم دولة القانون والمؤسسات ويحترم حقوق الانسان وحرياته الاساسية وعقيدة الامة المتمثلة بالاسلام باعتباره دن الدولة ويهتدي بقيمه النبيلة ومثله السمحه ومبادئه الخيرة.

وعلى مدى خمسة ايام حافلة بالنشاط والحيوية والمسؤولية تدارس المجتمعون الاوضاع السياسية في العراق والظروف المحيطة بالقضية العراقية وتعقيداتها على المستوى الاقليمي والعربي والدولي فأكدوا ان ازمة النظام الصدامي المستفحلة وعزلته الخانقة يجب حسمها لصالح الحركة الوطنية العراقية والشعب العراقي وليس لصالح اعدائه.

كما تدارسوا الوضع المأساوي الخطير الذي يتعرض له شعبنا والمعاناة الانسانية والاقتصادية والنفسية التي يعيشها جراء استمرار النظام الحاكم ومغامراته وحروبه وسياساته الارهابية التي شملت كل قطاعات الشعب دون ان تستثني احدا، وكل مناطق العراق وبخاصة جنوب الوطن وفي الاهوار تحديدا حيث تستمر عمليات القمع والابادة وفي شمال الوطن (كردستان) حيث تعاني المنطقة من اثار التخريب والحصار الاقتصادي اضافة الى مناطق الوسط حيث يواجه الجميع الارهاب والتصفيات من العرب والكرد والتركمان والاشوريين ومن الشيعة والسنة ومن المسلمين والمسيحيين ومن جميع الانتماءات السياسية والفكرية والاتجاهات القومية والدينية والمذهبية.

وتدارس المجتمعون اهمية وضرورة تعبئة كل الطاقات والجهود والامكانات للتعجيل بالاطاحة بنظام صدام حسين البغيض باعتباره المقدمة الضرورية للتغيير الشامل في العراق مؤكدا على اهمية تصفية الاوضاع الاستثنائية والشاذة والغاء القوانين المقيدة للحريات ومحاكم الطوارىء والمؤسسات التي كرست الدكتاتورية.

كما ناقشوا باهتمام كبيرتطورات الوضع في جنوب العراق

خصوصا قرار الدول المتحالفة بالحظر الجوي جنوب خط العرض ٣٢ فأكدوا على اهمية تطوير هذا القرار استنادا الى قرار مجلس الامن الدولي رقم ٦٨٨ بحيث يمكن تحويل المنطقة الى (منطقة آمنه) وبحماية دولية فعالة مشددا على اهمية البشر والسكان الذين يذوقون الامرين على ايدي سلطات النظام الغاشم وغاراته المستمرة.

ودعوا الى ضرورة تعزيز وتطوير القرار ٦٨٨ ليشمل العراق كله وكفالة احترام حقوق الانسان ووقف القمع الذي يتعرض له السكان باعتباره تهديدا للامن والسلم الدوليين كما نص القرار، مما يستوجب الزام النظام العراقي على الامتثال اليه وتقديم ضمانات دولية بذلك.

وبقلق بالغ تناولوا محاولات النظام لتغيير الطابع الديموغرافي لمنطقة الاهوار وتجفيف مياهها وحرمان السكان من مصادر العيش والرزق مما يتطلب مناشدة الرأي العام الدولي والامم المتحدة إنقاذ المواطنين والبيئة في هذه المناطق وأعتبروا القمع الذي يتعرض له السكان جزأ من القمع المستمر والمتواصل والاضطهاد والتمييز الذي تتعرض له الاغلبية العربية الشيعية تلك التي جرت محاولات عديدة ومختلفة لتشويه سمعتها والتشكيك بوطنيتها ومواطنية ابنائها والتجاوز على تراثهم وقيمها وشعائرها فضلا عن الاعتداء على مرجعياتها كما حدث خلال السنوات الماضية حيث تم التعرض لجامعة النجف الدينية التي مضى على تأسيسها نحو الف عام والاعتداء على العتبات المقدسة في النجف الاشرف وكربلاء وبقية المدن المقدسة وبخاصة خلال انتفاضة أذار (شعبان) المجيدة عام ١٩٩١ بعد هزيمة النظام العراقي في حرب الخليج الثانية. مما يعتبر جريمة كبرى.

وأشاد الاجتماع بالدور الريادي للمراجع العظام وعلماء الاسلام المجاهدين وتصديهم لتعبئة الجماهير في صراعها من اجل نيل حريتها وحماية سيادة الوطن وفي الدفاع عن عقيدتها وتراثها وقيمها وكرامتها واكدوا على أهمية حفظ هذا الدور في مرحلة البناء في ظل الحياة الدستورية الحرة للعراق.

واجتمعوا ان لا سبيل لوضع حد للتمييز والاضطهاد الطائفي وبالتالي للقضاء على الطائفية السياسية الا بالقضاء على النظام القائم وتصفية تركته البغيضة ومحاولاته لدق الاسافين وزرع البغضاء والكراهية بين المسلمين الشيعة واخوانهم المسلمين السنة الذين هم كذلك تعرضوا للقمع على ايدي النظام مثلما تعرض العديد من اعضاء الحزب الحاكم الى البطش بسبب رفضهم للنظام ومحاولاتهم التخلص منه، مما يثبت ان هذا النظام لايمثل أية طائفة او قومية او فئة بل هو معاد للشعب كل الشعب.

ودعا الاجتماع الى ضرورة الاستفادة من تطبيق القرار ٧٧٨ الصادر عن مجلس الامن بخصوص بعض الاموال العراقية المجمدة وطالب المجتمع الدولي بضرورة تخصيص الجزء الاكبر منها لاعمال الاغاثة وتوزيع المعونات على السكان المدنيين بتطبيق القرارين ٧٠٦ و ٧١٢ بواسطة الامم المتحدة وهيئاتها المختلفة وممثلي الاهالي والعمل على املاء الفراغ الاداري والسياسي في هذه المناطق في حالة حدوثه فوراً، ومنع النظام من استثمار وتوظيف المساعدات لصالحه ولصالح أعوانه.

وعند دراسة القضية الكردية وسبل الحل المنشود أكد الاجتماع حقيقة التنوع والتعدد في تركيبة المجتمع القومي والمذهبية والسياسية واجمع على اهمية تعزيز وترسيخ الوحدة الوطنية الطوعية والمساواة التامة بين جميع المواطنين معبرا عن احترامه للشعب الكردي وارادته الحرة في اختيار الصيغة المناسبة للشراكة مع ابناء الوطن الواحد. وتوقف عند قرار الاتحاد الفدرالي وناقش صيغة وتجارب النظام الفدرالي واعتبره يمثل صيغة مستقبلية لحكم العراق ينبغي الاستناد اليها كأساس لحل المشكلة الكردية في اطار المؤسسات الدستورية الشرعية بعد القضاء على نظام صدام حسين واحداث التغيير المنشود.

وفي هذا الصدد اكد المؤتمر الوطني العراقي الموحد ما توصل اليه اجتماع صلاح الدين - شقلاوة في ايلول الماضي ومؤتمر فيينا في حزيران الماضي حرصه الشديد على وحدة العراق والتعايش بين قومياته على اساس الاتحاد الاختياري مبدا بذلك كل المزاعم والتخرصات حول خطر التقسيم ومحاولات الانفصال او التفتيت والتجزئة تلك التي يروج لها النظام الدكتاتوري الذي فرط بسيادة الوطن ورهن ارادته وثروانه وقبل بقرارات مجحفة ، كما ان استمرار بقائه يشكل تهديدا حقيقيا لوحدة العراق وسيادته وخطرا دائما ومستمرا على الشعب وعلى الجيران والسلم والامن الدوليين.

وشدد الاجتماع على تلبية المطامح المشروعة والعادلة للشعب الكردي وتصفية جميع مظاهر الاضطهاد والقمع العنصري على اساس المبدأ القانوني الذي يقر حقه بتقرير المصير وتأكيد روح الاخوة والاتحاد والشراكة في الوطن الواحد. واعتبر تجربة الانتخابات الديمقراطية التي جرت في كردستان والتي على اساسها اقيمت التشكيلة البرلمانية والحكومية لاقليم كردستان، معتبراً تلك التجربة خطوة مهمة على طريق تعميم ونشر الحريات الديمقراطية في العراق كله.

وتناول الاجتماع التمييز الذي يتعرض له التركمان والاشوريون فأكد على اهمية احترام حقوقهم القومية المشروعة وضمان مساواتهم وصيانة ذلك دستوريا بحيث تسود روح الاخاء وتحقيق التضامن في كافة مكونات المجتمع العراقي. ووجه المجتمعون نداءا الى الشعب العراقي والى القوات المسلحة واعضاء الحزب الحاكم - بما فيهم المتورطون بارتكاب بعض الجرائم - الى ترك الطاغية صدام حسين وحيدا قبل فوات الاوان، كي يلاقي مصيره المحتوم ودعوا الى فك الارتباط بالنظام والانضمام الى صفوف الشعب وأكدوا على ضرورة واهمية نبذ روح الثأر والانتقام ونهج العقوبة الجماعية.

ووجه الاجتماع نداء خاصا الى الامم المتحدة والهيئات الدولية المختصة يدعوها للمساهمة في الحملة الهادفة الى تقديم صدام حسين الى محاكمة دولية بتهمة كونه خارجا على الشرعية الدولية

ومجرم حرب وبتهمة ابادة الجنس البشري، ومواصلة الجهود لمنع اعادة التطبيع مع صدام حسين ونظامه.

وناشدوا الرأي العام العربي والاسلامي والدولي بضرورة مساعدة الشعب العراقي وتقديم المعونات المالية والاقتصادية له خصوصا وانه يعاني من عبء الحصار الاقتصادي وغول المجاعة وهول العوز والمشكلات الاجتماعية والصحية المتفاقمة ودعى الى الاسهام في إعادة إعمار كردستان وتوفير الحماية لسكان الجنوب وانقاذ البيئة.

وحيا الاجتماع انتفاضة شعبنا العظيم في آذار (شعبان) المجيدة ١٩٩١ وابطالها ودعا الى الاستفادة من الدروس والعبر التي خلصت اليها حيث جسدت إرادة الشعب في رفضه القاطع للنظام.

ودعا الاجتماع جميع العراقيين ومن كل الاتجاهات والتيارات الفكرية والسياسية للتعاون مع المؤتمر الوطني العراقي الموحد واستعداده المستمر للتعاطي مع المغيرات والمستجدات.

وثمن المجتمعون دور الدول الشقيقة التي قدمت الدعم والرعاية للحركة الوطنية العراقية وبخاصة سوريا والمملكة العربية السعودية والدول الصديقة الاسلامية كالجمهورية الاسلامية الايرانية الجمهورية التركية وجميع القوى والبلدان التي قدمت المساعدة للعراقيين وحركته الوطنية.

وانتظم المجتمعون في سبع لجان فأقروا ورقة سياسية ونظاما اساسيا والذي هو بمثابة إعلان دستوري. وورقة اقتصادية، واخرى اعلامية، وورقة خاصة بالعمل الميداني، وورقة اعمال الاغاثة، وورقة خاصة بحقوق الانسان. كما اقروا عددا من القرارات والتوصيات التي تفعل العمل الوطني العراقي.

وفي ختام الاجتماع الموسع للجمعية الوطنية العراقية انتخب المجتمعون مجلسا رئاسيا من ثلاثة اعضاء، ومجلسا تنفيذيا ومجلسا استشارياً. وانهى اعماله بالاصرار على مواصلة النضال حتى تتكلل الجهود باسقاط النظام الدكتاتوري الغاشم وتخليص البلاد من شروره واثامه وإعادة المهجرين والمنفيين الى العراق واجراء انتخابات حره نزيهة لاختيار مجلس وطني يسن دستوا دائما للبلاد ويرسي دعائم الاستقرار والامن والطمأنينة ويقيم دولة القانون والعدل والحرية. ■

هيئات المؤتمر الوطني العراقي الموحد

الجمعية الوطنية العراقية

تضم كافة المشاركين في المؤتمر، برئاسة السيد عارف عبد الرزاق

المجلس الرئاسي

يضم - كل من السيد محمد بحر العلوم، السيد مسعود برزاني، اللواء حسن النقيب

المجلس التنفيذي

١- د. اياد علاوي (الوفاق الوطني)
٢- عبد الستار الدوري (بعثي سابق، مستقل)
٣- طالب شبيب (بعثي سابق، مستقل)
٤- هاني الفكيكي (بعثي سابق، مستقل)
٥- عزيز عليان (اتحاد الديمقراطيين العراقيين)
٦- هوشيار زيباري (الحزب الديمقراطي الكردستاني)
٧- سامي العسكري (حزب الدعوة)
٨- محسن دزه ئي (كردي مستقل)
٩- د. احمد جلبي - مستقل (رئيساً)
١٠-كمال فؤاد (الاتحاد الوطني الكردستاني)
١١- مظفر ارسلان (الحزب التركماني الوطني)
١٢- بيان جبر (المجلس الاعلى الاسلامي)
١٣- سامي معجون العزارة (حركة الاصلاح)
١٤- البيرت يلدا (الحزب الاشوري الديمقراطي)
١٥- لطيف رشيد (الاتحاد الوطني الكردستاني)
١٦- علي عبد العزيز (الحركة الاسلامية في كردستان)
١٧- همام حمودي (المجلس الاسلامي الاعلى)
١٨- عزت الشابندر (حركة جند الامام - تجمع تقا)
١٩- جاسم حسين (حزب الدعوة)
٢٠- سامي العسكري (حزب الدعوة)
٢١- محمد عبد الجبار (كوادر حزب الدعوة)
٢٢- محمد محمد علي (اسلامي مستقل)
٢٣- فليح السامرائي (الحزب الاسلامي العراقي)
٢٤- عبد الحسين شعبان (مستقل)
٢٥- عبد الرزاق الصافي (الحزب الشيوعي العراقي)
٢٦- نزار حيدر (منظمة العمل الاسلامي)

الهيئة الاستشارية

تضم ٣٨ عضواً

القوى المقاطعة لمؤتمر صلاح الدين للمعارضة العراقية

بيان صادر عن اجتماع ممثلين عن القوى والشخصيات القومية العربية في العراق

دمشق ١٤-١٥ تشرين الاول ١٩٩٢

في هذه المرحلة الحاسمة والدقيقة من تاريخ عراقنا الحبيب والامة العربية تنادي ممثلون عن القوى والشخصيات القومية العربية في العراق لعقد اجتماع في الفترة ١٤-١٥ تشرين اول/ اكتوبر ١٩٩٢ وتدارسوا جوانب المحنة التي يتعرض لها شعبنا العراقي والاخطار الجسيمة التي تهدد الوطن بسبب الدكتاتورية وسياستها القمعية وايغالها في عمليات القتل والابادة الجماعية والتهجير، وحروبها الداخلية والخارجية التي أدت الى تدمير الركائز الاقتصادية الاساسية وتعريض شعبنا لجملة من الكوارث والنكبات الانسانية والحضارية وعزله عن المجتمع العربي والدولي.

وقد ناقش المجتمعون الاخطار الراهنة التي تهدد وحدة العراق واستقلاله وسيادته الوطنية. وانطلاقا من ذلك اكد المجتمعون على ضرورة توحيد صفوف المعارضة العراقية وحشد طاقات شعبنا من اجل الاسراع باسقاط نظام صدام الدكتاتوري البغيض واقامة نظام ديمقراطي تعددي يحترم حقوق الانسان ويؤكد المساواة بين المواطنين ويؤمن بتداول السلطة سلميا ويمكن شعبنا الكردي من نيل كافة حقوقه القومية المشروعة واحترام حقوق الاقليات ومن اجل ان يعود العراق بلدا يمارس دوره الايجابي على الصعيدين العربي والعالمي، ومناصرة شعبنا الفلسطيني في نضاله ضد الصهيونية.

وحيا المجتمعون صمود اهلنا في الداخل في وجه الدكتاتورية وناقشوا باهتمام بالغ تطور العمل الكفاحي ضد السلطة داخل العراق والتصدي البطولي لعناصر النظام ومؤسساته القمعية. وأكدوا على ضرورة دعم ومساندة المناضلين في الداخل لتأدية دورهم البطولي وتحقيق النصر.

واتفق المجتمعون على تشكيل لجنة تنسيق للقوى والشخصيات المعارضة في التيار القومي باسم "لجنة تنسيق العمل القومي" مهمتها الاتصال بالقوى والشخصيات القومية التي لم تتمكن من الحضور في هذا الاجتماع ودعوتها لممارسة دورها الطبيعي ضمن التيار القومي. وكلفت هذه اللجنة ايضا بمهمة تمثيل التيار القومي العربي مع الاطراف الاخرى في المعارضة العراقية وفقا للقواعد والاسس التي حددها هذا الاجتماع. وستباشر اللجنة اتصالاتها بالاطراف الاسلامية والقومية الكردية والوطنية الاخرى بهدف تكثيف الجهود لعقد المؤتمر القادم للمعارضة العراقية.

لجنة تنسيق العمل القومي - العراق

دمشق ١٩٩٢/١٠/١٥

اعضاء لجنة تنسيق العمل القومي :

- مهدي العبيدي
- عبد الاله النصراوي
- اللواء عبد الامير عبيس
- نوري البحراني، - الدكتور مبدر الويس
- وائل محمد علي الهلالي ، - محسن العذاري

اسماء السادة المشاركون في اجتماع دمشق لممثلي القوى القومية العربية في العراق - ١٤-١٥ تشرين الاول/ اكتوبر ١٩٩٢.

- وائل الهلالي - قيادة قطر العراق - حزب البعث العربي الاشتراكي (مشارك في توجيه الدعوة للاجتماع)
- مهدي العبيدي - قيادة قطر العراق - حزب البعث العربي الاشتراكي (مشارك في توجيه الدعوة للاجتماع)
- حامد سلطان - قيادة قطر العراق - حزب البعث العربي الاشتراكي (مشارك في توجيه الدعوة للاجتماع)
- فاضل الانصاري - رئيس مكتب شؤون العراق، القيادة القومية لحزب البعث العربي الاشتراكي
- صفاء الفلكي - اللجنة الاستشارية
- عبد الستار الدوري - القوميين الديمقراطيين
- اديب الجادر - اللجنة الاستشارية
- حسن النقيب - الهيئة العراقية المستقلة
- عبد الاله النصراوي - الحركة العربية الاشتراكية
- سعد الزبيدي - حركة الضباط الوحدوين الاحرار واللجان الثورية
- عامر علي - حركة العمل اليوم
- محسن العذاري - قومي مستقل
- عبد الامير العبيسي - قومي مستقل
- فائز ابراهيم - جبهة تحرير العراق
- رشاد الشيخ راضي - من ساحة لندن
- غانم السماك - قومي مستقل
- مبدر الويس - حزب الاشتراكي بالعراق
- جواد ونوت - قومي مستقل
- علاء كبة - تنظيم القومي
- زيد ونوت - تنظيم القومي
- نوري البحراني - التجمع الديمراطي الناصري
- عزيز الياسري - قومي مستقل
- عبد الامير الميني - قومي مستقل
- محمود شمسة - قومي مستقل

مكتب الامام الخالصي
بيان
حول اجتماعات المظلة الامريكية في شمال العراق

خلال الايام الاخيرة، توالت على سماحة الامام آية الله الشيخ محمد مهدي الخالصي الاستفسارات عن الموقف من الاجتماعات المشبوهة التي تعقد في شمال الوطن المستضام تحت المظلة الامريكية. فافاد سماحته بما يلي :

لم تعد الاجتماعات المذكورة مشبوهة، بل اثبتت الوقائع المعلنة وغير المعلنة، بما لايدع مجالا للشك، بانها اخراج امريكي محض ذات اهداف انتخاباتية رخيصة، وجزء من آلية النظام الامبرو صهيوني المعادي للاسلام وللمصالح الوطنية والقومية. استغلالا لمعاناة الشعب ومحنته من النظام الذي هو بالاصل سيئة من سيئات القوى الامبريالية المعادية ايجادا واستدامة.

فعليه، ونظرا لخطورة الامر الذي لم تعد خافية على أحد، فان المشاركة في هذه الاجتماعات، تقع تحت طائلة المسؤولية الشرعية، والوطنية والقومية، وغني عن البيان، ان جميع ما يصدر عنها باطل جملة وتفصيلا، ولايعبر الا عن ارادة الدوائر المعادية، سواء منها ما يتعلق بالتوجهات الطائفية والعنصرية الانفصالية، او ما يتعلق بالسيادة الوطنية والشؤون الدستورية، وليس منها ما يلزم الشعب العراقي الابي، ولا فصائل المعارضة المخلصة.

وقد بات واضحا، ان اخطر واقذر مهمات امثال هذه النشاطات الامبريالية، هو تلويث العناصر النظيفة، وترويض الاطراف ذات المواقف الصلبة وتدجينها، واغراؤها للانجرار الى معسكر العمالة، بغية تكريس مشاعر الاحباط، وقهر روح المقاومة والرفض عند الامة، وحمل المعارضة والنظام على التباري في تقديم التنازلات للاجنبي.

فمن الحري بجميع الشرفاء، لاسيما الاطراف الاسلامية والقومية والوطنية من العرب والاكراد والتركمان ان يتنبهوا للمكيدة، ويتجنبوا الوقوع في حبائل العدو والانزلاق الى حماة المساومة على مصالح الامة وقضاياها المصيرية. وقد ان لجمع المخلصين، حتى العناصر التي شاركت في جانب من تلك الاجتماعات واكتشفت عن كثب حقيقة اهدافها التآمرية، ان يسارعوا الى تجمع مخلص لتنسيق الجهود، لخدمة قضيتها المقدسة، والرد العملي على محاولات مصادرة ارادة الامة، والافتئات على قرارها، وتزييف اهدافها، وهدر تضحياتها الجسام، ولقطع ذرائع التدخل الاجنبي في شؤونها المصيرية. ويبقى الامل كبيرا، بالجيش العراقي، ان يقول قريبا كلمته الفاصلة، ويضع حدا لمحنة الامة في الداخل ويفوت على القوى المعادية والعميلة فرصة التمادي في تمرير مشروعات الاذلال والابادة والتجزئة.

دمشق - ربيع الثاني / ١٤١٢هـ - تشرين الاول / ١٩٩٢م

بيان التجمع الديمقراطي العراقي
بشأن اجتماعات المعارضة العراقية في صلاح الدين

ناطق باسم التجمع الديمقراطي العراقي - لندن

اذاعت وكالات الانباء العالمية يوم الثلاثاء ٢٧ تشرين الاول الحالي خبرا عن توافد ٢٠٠ مندوب الى مصيف صلاح الدين في كردستان العراقية لعقد ما اسموه بـ "المؤتمر الوطني العراقي".

وزعمت تلك الاخبار التي تناقلتها وكالات الانباء الغربية من كردستان العراقية ان المؤتمر سيضم الاحرار والشيوعيين والديمقراطيين، اضافة الى الشيعة والسنة والاكراد والتركمان وان هذا المؤتمر يعقد بعد توسيع قاعدة القوى المعارضة لنظام صدام حسين.

وبقدر ما يتعلق الامر بالتجمع الديمقراطي العراقي وهو من بين فصائل المعارضة العراقية التي عارضت النظام منذ سنوات طويلة وكان له مع غيره من القوى الوطنية والقومية والاسلامية، تاريخ في النضال ضد دكتاتورية صدام حسين، فانه يعلن امام الرأي العام العربي والعالمي وامام شعبنا العراقي وقواه المخلصة ان اجتماع صلاح الدين الذي اعلن عن انعقاده لايمثل كل قوى المعارضة العراقية المخلصة لقضايا الشعب والبلاد، وان هذا الاجتماع "المؤتمر" يحمل كل العيوب والثغرات والنواقص التي حملها قبله مؤتمر فيينا، ذلك المؤتمر الذي اعدت له ونظمته واشرفت عليه دوائر المخابرات الامريكية بالتنسيق مع فئة طارئة على المعارضة العراقية كل رصيدها علاقتها الحميمة بدوائر المخابرات الاجنبية وأموال جمعتها بطريق غير مشروع لايعرف احد مصدرها الحقيقي.

وانه لمن المؤسف حقا ان تلتحق بمؤتمر فيينا قوى محسوبة على الصف الوطني العراقي المعارض للنظام العراقي متجاهلة طبيعة مؤتمر فيينا والقوى المشبوهة التي تقف من ورائه، وترتكب بمشاركتها في هذه الصفقة التي يراد بها تزوير ارادة الشعب العراقي والتنكر لكل ثوابت العمل الوطني العراقي خطئاً كبيراً.

ان هذه القوى مدعوة، قبل فوات الاوان، لاعادة النظر في موقفها الخاطىء والمبادرة للاصطفاف الى جانب القوى الوطنية والاسلامية المخلصة من اجل عقد مؤتمر عام وشامل للمعارضة العراقية كلها دون استثناء يعمل على انقاذ شعبنا من الدكتاتورية واقامة الحكم الوطني البديل الذي يحقق الديمقراطية للعراق ويضمن للشعب الكردي نيل كامل حقوقه القومية المشروعة ضمن عراق ديمقراطي موحد.

الثلاثاء ١٩٩٢/١٠/٢٧

بيان التجمع القومي الديمقراطي
على هامش انعقاد اجتماع المعارضة العراقية
في محافظة اربيل. العراق - ايلول ١٩٩٢

انعقد اجتماع المعارضة العراقية في محافظة اربيل (ايلول ١٩٩٢) بحضور احزاب وفصائل وشخصيات عراقية كان الثقل الاساس فيها للجبهة الكردستانية ، وبحضور قوى سياسية شاركت في مؤتمر فيينا، اضافة للقوى الاسلامية وبالذات المجلس الاعلى للثورة الاسلامية وممثلين اخرين عن لجنة العمل المشترك.

ان مجرد عقد هذا اللقاء العراقي على ارض الوطن يمثل تطوراً ايجابياً بأتجاه وحدة العمل الوطني للقوى العراقية المعارضة للحكم الدكتاتوري الغاشم في بغداد. كما ان البيان الختامي لهذا الاجتماع استطاع تشخيص وتثبيت بعض الاسس التي يمكن ان تصبح اساسا للعمل الوطني المشترك. ونخص منها بالذكر التالي ،

- اقامة حكم تعددي برلماني، منبثق من ارادة الشعب الحرة، ليستند الى دستور ديمقراطي حر نزيه، وتحقيق المساواة بين المواطنين وضمان الحقوق الديمقراطية والحريات وتوفير الامن والاستقرار واقامة دولة القانون والمؤسسات واحترام حقوق الانسان وبخاصة حقوقه المدنية والسياسية، واحترام عقيدة الامة المتمثلة بالاسلام.

- التاكيد على معاناة الشعب العراقي من استمرار الحصار الاقتصادي الذي يقع عبؤه الاساسي على كاهل المواطنين.

- ان الارهاب السياسي والاجراءات التعسفية للنظام الدكتاتوري طالت كل قطاعات الشعب العراقي دون ان تستثني قطاعا معينا او فصيلة معينة وشمل مناطق العراق كافة شمالاً ووسطا وجنوبا.

- ادانة محاولة النظام الدكتاتوري ان يضفي على اجرامه طابعا طائفيا بدعوى الدفاع عن ابناء العرب السنة واشعال فتنة طائفية يكون المستفيد منها صدام ونظامه، وان شعبنا يدرك جيدا بان صدام عدو للعرب السنة والشيعة في آن واحد.

- التاكيد على مبدأ الشراكة والاخوة العربية - الكردية في الوطن العراقي والعمل على ادخال نص دستوري جديد للبلاد بتحريم التمييز القومي وعدم استخدام العنف في التعامل مع القضايا القومية.

- التاكيد على وحدة العراق واشاعة جو التعايش بين ابناء القوميات المختلفة في الكيان العراقي الواحد مما يفند كل المزاعم التي تطلق حول الانفصال او التقسيم.

- ضرورة تحريم التمييز الطائفي واعتماد مفهوم سليم للمواطنة العراقية يقوم على اساس المساواة بين المواطنين وتأكيد الانتماء الى الوطن دون تمييز بسبب الجنس او الدين او اللون او العقيدة او الانتماء الاجتماعي والقومي.

- ضرورة عودة المهجرين العراقيين العرب والاكراد والتركمان الاشوريين الى قراهم ومدنهم التي هجروا منها. والعمل على سن قانون جديد للجنسية العراقية والغاء جميع الاجراءات الشاذة والمنافية لحقوق المواطنة.

هذا واننا نؤيد توجه البيان الختامي لاجتماع اربيل في خطابه الى كافة ابناء الشعب العراقي، بما في ذلك القوات المسلحة العراقية والمنخرطين في صفوف الحزب الحاكم في العراق الى الانضمام لقوى الشعب من اجل الاطاحة بالحكم الدكتاتوري الغاشم، الامر الذي يكرس سياسة الانفتاح ورفض لسياسة الانتقام وسفك الدماء.

ان التجمع القومي الديمقراطي يؤكد استعداده للتعاون مع كافة القوى الوطنية العراقية من اجل نجاح مسيرة العمل الوطني العراقي ووحدته في سبيل انهاء الحكم الدكتاتوري وحالة المعاناة التي يعيشها شعبنا وتكريس وحدة الوطن واستقلاله مع الحفاظ على هوية العراق العربية.

ان اي صيغة توفيقية يتمخض عنها اللقاء السياسي القادم للمعارضة العراقية يجب ان تقر، اضافة الى المبادىء، الاسلوب والنهج لتحقيق هذه الاهداف. واستناداً لذلك يدعو التجمع القومي الديمقراطي الى ،

- التأكيد على ان التغيير السياسي للنظام الدكتاتوري الغاشم في العراق يجب ان يبقى مسؤولية الشعب العراقي، صاحب الحق في اختيار النظام الذي يحكمه.

- وان حماية السيادة والمصالح الوطنية وسد المنافذ على التدخل الاجنبي يكمن في حل مشكلة الحكم في العراق وتمكين الشعب من التعبير عن ارادته باختيار نظام حكم ديمقراطي بديل يتولى معالجة اثار وعواقب نهج الحقبة الدكتاتورية بما ينهي عزلة العراق واستعادة مكانته الطبيعية في العالم العربي والاسلامي وفي العالم.

- ان الترجمة العملية للممارسة الديمقراطية بما في ذلك التعددية السياسية والتداول السلمي للسلطة هو اجراء انتخابات حرة ونزية لانتخاب مجلس تأسيسي يتولى مسؤولية صياغة مشروع الدستور الدائم وذلك لاقراره بالتصويت المباشر الحر والعام

- يتولى المجلس التأسيسي المنتخب والممثل لكافة الشعب العراقي بمختلف قومياته وطوائفه وضع الصيغة الدستورية لضمان مبدأ الشراكة والاخوة العربية - الكردية في الوطن العراقي الواحد، وذلك انطلاقا من مبدأ لاوصاية على الشعب، كما ليس من حق اي طرف سياسي عراقي، عربي او كردي، ان يقرر مستقبل العلاقة بين الطرفين دون العودة للشعب العراقي.

- تحديد الفترة وطبيعة الحكومة الانتقالية لمرحلة مابعد صدام حسين، واقرار القواعد الانتخابية وآلية تنفيذ الانتخابات العامة بما

يضمن حريتها ونزاهتها، وفي هذا الصدد نرى من الضروري توفر الضمانات في هذا الشأن ويفضل في مثل هذه الحالة اشراف اطراف وجهات محايدة لمراقبة سير الانتخابات منعا للتشكيك بنتائجها.

- ان حالة القهر التي يعاني منها شعبنا في ظل الدكتاتورية تدعونا لمطالبة الرأي العام العالمي والمؤسسات الدولية وبالذات الامم المتحدة على تنفيذ قرار ٦٨٨ الصادر عن مجلس الامن تنفيذا كاملا وليس على مراحل او على مناطق دون اخرى، وعلى ان يتم تحت اشراف الامم المتحدة مع توفير الآليات اللازمة لذلك. وان انهاء الدكتاتورية و اجراء انتخابات حرة باشراف اطراف محايدة تمثل احدى الضمانات لتنفيذ قرار مجلس الامن ٦٨٨.

- ان مشاركة جميع القوى والاطراف والقوميات والطوائف في اي عمل عراقي موحد امر ضروري لضمان نجاحه، ولكننا نجد ان النسب التي اعتمدها اجتماع اربيل الاخير جاءت غير متكافئة، ونأمل العمل على اعادة النظر فيها قبل انعقاد المؤتمر بما يضمن تمثيلاً اصدق للتيارات السياسية وخاصة القوى السياسية المستقلة ذات الغالبية العملية.

نأمل وبكل اخلاص ان تتضافر كل الجهود الخيرة المعطاء للألتقاء في المؤتمر الوطني العراقي الموحد القادم والخروج بمقررات وتوصيات نهائية تجسد وحدة الموقف والعمل.

تشرين الاول / أكتوبر ١٩٩٢

التجمع القومي الديمقراطي
واعلان الفيدرالية في كردستان العراق
ادلى ناطق بأسم التجمع القومي الديمقراطي بالتصريح التالي :

يؤمن التجمع القومي الديمقراطي بأن العرب والاكراد شركاء في الوطن العراقي، كما جاء في اول دستور وضع بعد ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨. وان الاخوة العربية الكردية ضاربة جذورها عبر سنين طوال تأصلت وتأكدت من خلال النضال المشترك لخلق عراق حر ترفرف على ربوعه اعلام الحرية والديمقراطية ويختفي فيه الاضطهاد القومي والعرقي والطائفي. وقد ادان التجمع القومي الديمقراطي ويدين ممارسات النظام الدكتاتوري حيال الشعب الكردي الشقيق المتمثل في التهجير الجماعي واحتلال الارض وحرق القرى والتجويع والابادة وكانت قمة المأساة ما تعرضت له مدينة حلبجة الكردية لاسلحة كمياوية امطرها بها النظام الدموي فراح ضحيتها الألوف من الشهداء.

والحقيقة ان ممارسات الدكتاتورية قد طالت كل فئات الشعب العراقي دونما تفريق او تمييز. وفي ظل تنادي حقيقي الى تجميع وتحشيد فصائل المعارضة العراقية بكل تقيسماتها وتياراتها من اجل اسقاط الدكتاتورية واقامة البديل الديمقراطي، طلع علينا الاخوة الاكراد بالاعلان عن قيام كيان فيدرالي في المنطقة الكردية من العراق واكد ناطق كردي مسؤول ان التعاون مع فصائل المعارضة العراقية سيكون من خلال القبول بهذا الاجراء واعلان التأييد له والالتزام به. نحن نعتقد ان هذا الاعلان ادى الى ؛

١- اشاعة البلبلة بين صفوف المعارضة العراقية مماسيؤدي حتما الى اضعاف نضالها وتصديها للدكتاتورية ، بعد تنامي العمل الجاد والجدي ضد هذه الدكتاتورية الغاشمة.

٢- ردود الفعل المتوقعة من دول الجوار خاصة تلك التي يقطنها اكراد والتي تنظر الى هذا الاجراء بعدم القبول والرضى من شأنه ان يفقد المعارضة الدعم والتأييد الذي تحتاجه في نضالها المشروع.

٣- اننا نعتقد ان تحقيق الأماني القومية للاخوة الاكراد وغيرهم من القوميات المتآخية القاطنة في العراق تتم وتأخذ شرعيتها من خلال قرار شعبي يتمثل في استفتاء حر تجريه حكومة شعبية منتخبة انتخابا حراً، حتى يكتب لهذا القرار الدوام والاستمرار.

وان اية موافقة او تأييد من هنا او هناك سوف لن يغني البتة عن القرار الذي سيقوله شعب العراق بحريته الكاملة بعد الخلاص من الدكتاتورية، ان نوع العلاقة الاخوية والوطيدة يرسيها ويقيم دعائمها وينميها الشعب العراقي ولا احد سواه. اننا نؤمن بالحقوق القومية للشعب الكردي ايماننا بالحقوق القومية للعرب والتركمان وغيرهم في ظل عراق موحد جغرافياً وسياسياً.

٤- ان هذا الاعلان سيعطي الدكتاتورية في العراق ورقة يلعب بها حيال شعب وجيش العراق ويضرب بها على وتر الانفصال والتقسيم خاصة في ظل التعتيم الاعلامي والحصار الذي فرضه على شعب العراق مما سيزيد من اعباء المعارضة العراقية ويلقي على عملها الشريف ظلالاً من الشكوك وعدم المصداقية.

ان التجمع القومي الديمقراطي يؤكد حرصه على الاخوة العربية الكردية كما يؤكد استعداده للتعاون مع كافة القوى الوطنية العراقية من اجل نجاح مسيرة العمل الوطني العراقي ووحدته في سبيل انهاء الحكم الدكتاتوري وحالة المعاناة التي يعيشها شعبنا وتكريس وحدة الوطن واستقلاله مع الحفاظ على هوية العراق العربية .

والله من وراء القصد .١٩٩٢/١٠/١٠

تحفظات المجلس الاعلى للثورة الاسلامية حول اللجنة الرئاسية للمؤتمر المعارضة العراقية الاخير

صرح متحدث باسم المجلس الاعلى للثورة الاسلامية في العراق تعقيبا على اللجنة الرئاسية التي طرحت في مؤتمر المعارضة العراقية الذي عقد مؤخرا في صلاح الدين بما يلي ،

لقد دأب المجلس الاعلى للثورة الاسلامية في العراق ومنذ تأسيسه على توحيد جهد المعارضة العراقية من اجل اسقاط نظام صدام المجرم، وقدم في سبيل هذا المسعى الجاد الكثير من الاطروحات والروى والمشاريع التي يذكرها ابناء شعبنا العراقي بأكبار واعتزاز.

والمجلس الاعلى للثورة الاسلامية في العراق يؤمن بأن طريق وحدة المعارضة العراقية ما زال مفتوحا ما دامت هناك رغبة اكيدة في اسقاط نظام صدام وانقاذ الشعب العراقي من المأساة الكبيرة التي يعاني منها في ظل تسلط النظام العفلقي.

وقد اكد المجلس الاعلى من خلال بياناته المتكررة وتصريحات سماحة اية الله السيد الحكيم رئيس المجلس الاعلى على ضرورة الاهتمام والتعامل الجدي مع الواقعيات التي تحكم الشعب العراقي.

ايمانا منه بان مثل هذا التعامل كفيل بتحقيق الانسجام التام والكامل بين ابناء الشعب العراقي.

وجاء اشتراك المجلس الاعلى في مؤتمر المعارضة العراقية الذي انعقد مؤخراً في صلاح الدين بدافع الحفاظ على وحدة المعارضة العراقية. وضرورة وضع الخطط لاسقاط صدام ونظامه.

ومن اجل تقديم صورة واضحة لبعض الامور، فلابد ان نوضح النقاط التالية لقد طرح في المؤتمر تشكيل لجنة رئاسية تتألف من ثلاثة اشخاص ينتخبون على اساس طائفي وقومي وقد طرح بقوة اشتراك اية الله السيد الحكيم في هذه اللجنة الرئاسية ولكنه رفض ذلك للاسباب التالية ،

١- ان سماحة السيد الحكيم يعتقد بأنه لجميع ابناء الشعب العراقي ولايرى صحة اشتراكه في اي نشاط باعتباره يمثل جماعة من الشعب.

٢- ان هذه اللجنة الثلاثية انما هي تكريس للطائفية والتقسيم القومي وبالتالي فيه تغيب لحقوق القوميات الاخرى.

٣- واذا كان المقصود من الثلاثة التمثيل الكامل للشعب العراقي فأن شيعة العراق ثم الاغلبية الكبيرة في العراق حيث تتجاوز نسبتهم الـ ٦٥٪ فكيف يصح ان تكون نسبتهم الثلث في اللجنة الرئاسية.

٤- ولهذه الاسباب فقد اعلن وفد المجلس الاعلى تحفظه على ذلك ولكنه لم ينسحب من المؤتمر لان هدف المجلس الاعلى هو الحفاظ على وحدة المعارضة العراقية وخصوصا في مثل هذه الظروف الحرجة التي يمر بها شعبنا العراقي.

لندن ١٩٩٢/١١/١

حديث سامي منيس عن ملابسات الغزو العراقي للكويت

صوت الكويت ١٩ ايلول ١٩٩٢ ، استعرض المرشح النيابي سامي المنيس اوضاع البلاد قبل وخلال وبعد الغزو العراقي ، وجاء في حديثه ،

" كنا قبل الغزو في وضع لا يحسد عليه حتى بدات الحرب العراقية - الايرانية، ووضع النظام العراقي اجهزة مخابراته في حالة استنفار لزرع الفتن بين الشعوب واخذ أمن الدولة يلاحق بعض الاشخاص ويسوقهم الى سراديب الاستخبارات، ولكن للأسف لم يكن بمقدورنا انذاك التكلم وقول الحقيقة، وبعد كل هذه المصائب حصلت نقلة جديدة لاتقل خطورة عن سابقاتها وهي سقوط الصحافة في حضن السفارة العراقية. وكان حامد الملا المستشار الاعلامي بالسفارة العراقية يدير جميع الصحف قبل الغزو وكان له الحق بدخول اي صحيفة والتحكم في اخراج الصحيفة ومكان وضع صورة الطاغية من دون استئذان مدير او رئيس التحرير وكان كل ذلك يتم بعلم الحكومة".

وتساءل المنيس ،الم تكن اجهزة الاعلام على معرفة بناشري الدعارة والخمور انهم من اعضاء السفارة العراقية، قبل الغزو الغاشم؟ ثم تصوير صدام وكأنه صنم للعبادة وذلك بأقلام مأجورة والقليل منها كان يتميز بالنزاهة وغالبية الكتبة المرتزقة ما زالوا للاسف حتى الان عبدة السلطة. واكثر من ذلك وضعت الرقابة على الصحف لتزيد الطين بلة واصبح مدح صدام والنظام العراقي تحت اشراف الحكومة والجميع يعرف كيف كانت السفارة العراقية توزع المقالات بسيارات السفارة العراقية تحمل ارقاما دبلوماسية . . .

وبعد ايام من الغزو زارني نائب رئيس منظمة التحرير هاني الحسن ونقل لي موقف صدام من احتلال الكويت ولخصه في اربع نقاط هي ،

اولا ، ان الكويت في سياستها النفطية البترولية وزيادة الانتاج قد اضرت بالاسعار.

ثانيا ، الحكومة الكويتية باعت ديون العراق للخارج وانه وراء تدني الدينار العراقي. ثالثا ، مخاطر الوجود الامريكي على المنطقة.

رابعا ، صدام مستعد للانسحاب شريطة عدم عودة الاسرة الحاكمة. واجبته قائلا ،

اولا ، في سياسة الانتاج النفط نحن ضد زيادة الانتاج لانه اساء لسعره وخفض قيمته وعرضنا ذلك في مجلس ١٩٨٥.

ثانيا ، ديون العراق، اعتقد بان الحكومة الكويتية "تدفتر" الديون العراقية. ثالثا ، اما عن الوجود الامريكي انا لست الحكومة.

رابعا ، اما الاسرة الحاكمة وشأن بقائها او عدمه فأنا مؤمن بالدستور ولا اعتقد بان الشعب سيوافق على ذلك.

المجلس الوطني لكردستان العراق
بيان إعلان الاتحاد الفيدرالي

عندما وضعت الحرب العالمية اوزارها، تطلعت الامة الكردية كسائر الامم الرازحة تحت الحكم العثماني، الى إقامة كيان خاص بها، تكون ضمنه سيدة نفسها. ولكن شاءت المصالح المتعددة الجوانب للقوى المنتصرة في تلك الحرب المالكة لمفاتيح الحل والربط، لا ان تحرم هذه الامة العريقة من حقها المشروع في الاستقلال فحسب، بل انها قسمت بين خمسة كيانات مجاورة رغم احتجاجات وثورات هذه الامة المظلومة، ورغم اعتراف المادتين ٦٢ و ٦٤ من القسم الرابع من معاهدة سفر (Sevres) المعقودة في ١٠ آب ١٩٢٠، بحق الامة الكردية في حكم ذاتي يتحول خلال سنة الى استقلال تام لدولة كردية تضم جميع اجزاء كردستان، بضمنها كردستان الجنوبية التي عرفت فيما بعد، وبعد تأسيس الدولة العراقية بكردستان العراق، ان شاء سكانها الانضمام الى تلك الدولة المستقلة. إلا ان تلك الآمال أجهضت في معاهدة لوزان المنعقدة بتأريخ ٢٤ حزيران ١٩٢٣ ثم ألحقت ولاية الموصل بالعراق في ١٦ كانون الاول ١٩٢٥ (الجلسة ٣٧)، بالرغم من ان اللجنة المشكلة من قبل عصبة الامم كانت قد اقرت في الصفحة السابعة والخمسون من تقريرها بأن (حقائق الوضع السكاني تقود الي الاعتراف بانشاء دولة كردية مستقلة لان الكرد يشكلون خمسة اثمان السكان). واكتفت عصبة الامم المتحدة باشتراك تمتع الاكراد بحقهم في الادارة والعدالة والمؤسسات اللغوية.

هكذا ورغم ثورة الشعب في كردستان الجنوبي بقيادة الشيخ محمود الخالد واعتراف الحكومة البريطانية به حاكمدار للمرة الاولى في سنة ١٩١٩ وللمرة الثانية في سنة ١٩٢٢ فان هذا الجزء من كردستان قد ألحق قسراً وبالضد من ارادة سكانه بالدولة العراقية حديثة التكوين. وقد حاولت حكومة صاحب الجلالة البريطانية طمأنة الشعب الكردي عندما قدمت الحكومة العراقية - وهي تحت الانتداب البريطاني - وعداً تضمنه تصريحهما الرسمي المشترك الذي يعترف بحق الكرد الذين يعيشون داخل العراق في إقامة حكومة كردية ضمن هذه الحدود، وتأمل الحكومتان ان العناصر الكردية على اختلافها ستتوصل. . .الى اتفاق فيما بينها حول الشكل الذي ترغب ان تقوم تلك الحكومة وحول الحدود التي ترغب ان تمتد اليها وان يرسلوا موفدين ذوي صلاحيات الى بغداد للتداول في العلاقات الاقتصادية والسياسية مع حكومة صاحب الجلالة البريطانية والحكومة العراقية، ولكن هذه الوعود بقيت حبراً على ورق.

وعندما قبل انضمام العراق الى عصبة الامم المتحدة في ١٩٣٢/١٠/٣ علق ذلك القبول على شرط تقيد العراق بالتزامات وضعتها عصبة الامم، تلك هي الالتزامات ذات الاهتمام الدولي الواردة في البنود الستة عشر لتصريح الحكومة العراقية الصادر في ٣٠ مايس ١٩٣٢، ومن تلك الشروط وجوب احترام العراق للحقوق الانسانية والثقافية والادارية للكرد والاقليات القاطنين في الوية ، الموصل، أربيل، كركوك، والسليمانية. وهذا التصريح لازال ساري المفعول إذ نقلت حقوق والتزامات عصبة الامم الناشئة عن المعاهدات والانتدابات والتصاريح بعد حل تلك العصبة الى هيئة الامم المتحدة وذلك بموجب القرار الاخير لمجلس عصبة الامم في ١٨ نيسان ١٩٤٦، وقضت المادة (١٦) من ذلك التصريح بوجوب تقيد العراق ببنوده وعدم مخالفتها بموجب أي قانون داخلي وعدم جواز تعديلها الا بموجب اتفاق بين العراق ومجلس عصبة الامم وباكثرية الاصوات، كما تخضع المنازعات حول تفسير بنود التصريح الى حكم محكمة العدل الدولية الدائمة.

وهكذا فان استقلال العراق ووحدة اراضيه اصبحتا مرهونتين باحترامه لبنود ذلك التصريح. ولكن الحكومات العراقية المتعاقبة خرقت بشكل صارخ تلك الالتزامات وثبت ذلك الخرق بقرار مجلس الامن الدولي رقم ٦٨٨ في ١٩٩١/٤/٥ وبقرار لجنة حقوق الانسان التابع للامم المتحدة (المجلس الاقتصادي والاجتماعي) في الدورة (٤٨) رقم القرار ١٩٩٢/٧١ في ٥ اذار ١٩٩٢.

ان تاريخ شعبنا الكردي في العراق حافل بالانتفاضات والثورات، ففي ١١ أيلول ١٩٦١ امتشق هذا الشعب بقيادة الزعيم الخالد مصطفى البارزاني سلاحه مرة اخرى بعد ان نكثت حكومة عبد الكريم قاسم بوعودها واخلت بالمادة الثالثة من الدستور المؤقت الصادر بعد ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ والتي اعتبرت العرب والكرد شركاء في الوطن العراقي. فكانت ثورة قومية تجسد مطاليب شعبنا وتطلعاته المشروعة وبالرغم من الانتكاسة المؤقتة في عام ١٩٧٥ على اثر مؤامرة دولية ادت الى توقيع اتفاقية الجزائر، التي باع فيها صدام حسين جزء من ارض العراق لقاء قمع الثورة الكردية، فان شعبنا الابي سرعان ما استأنف ثورته وواصل نضاله ليثبت للعالم اجمع انه شعب أبي لايقهر.

لقد نص ميثاق الامم المتحدة على عدم جواز الحرمان من التمتع بالحقوق الاساسية للانسان وبكرامة الفرد وقدره وبما للرجال والنساء والامم كبيرها وصغيرها من حقوق متساوية - ديباجة الميثاق (الغايات) - كما نصت الفقرة (٦) من الفصل الاول على (اقامة العلاقات الودية بين الامم على أساس احترام المبدأ الذي يقضي بالمساواة في الحقوق بين الشعوب وبأن يكون لكل منها حق تقرير مصيرها). وتأكد حق الشعوب في تقرير مصيرها بشكل واضح في الفقرة الاولى من المادة الاولى من العهدين الدوليين الخاصين بـ (الحقوق الاقتصادية الثقافية والاجتماعية) وبـ (الحقوق المدنية

والسياسية) الصادرين عن الجمعية العامة للامم المتحدة في عام ١٩٦٦ واللذين انضم اليهما العراق في ٢٥ كانون الثاني ١٩٧١ حيث اكدتا (حق جميع الشعوب في تقرير مصيرها وحرية تقرير مركزها السياسي). وحين مددت المادة الثانية من ميثاق الامم المتحدة المبادىء التي تعمل هذه الهيئة وفقها لتحقيق غاياتها جعلت تمتع أعضاء الامم المتحدة بالحقوق والامتيازات - ومنها طبعاً احترام السيادة ووحدة الاراضي - المترتبة لها بموجب الميثاق، مرهوناً بوفاء الاعضاء بالالتزامات المترتبة عليهم وفق ذلك الميثاق.

ولو استعرضنا سلوك الحكومات العراقية المتعاقبة منذ تأسيس الدولة العراقية عام ١٩٢١ ولحد الان تجاه الشعب الكردي لوجدنا ان ابرز سمة لذلك السلوك هو القمع والاضطهاد والتشريد والحرمان من ابسط الحقوق الانسانية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية بل وحتى الحق في الحياة نأهيك عن الحرمان من الحقوق السياسية. ولقد حصل ذلك بوتيرة تصاعدت بشكل منتظم بحيث شمل الدمار الزرع والضرع والطبيعة والحيوانات اضافة للبشر، وتوجت الحكومة العراقية اعمالها الاجرامية بأبشع حملة إبادة لم تشهد البشرية عبر تأريخها الطويل لها مثيلاً من ذلك ؛

١- إلقاء القبض في ليلة ظلماء على اكثر من ثمانية آلاف بريء من البارزانيين في سنة ١٩٨٣ لايعرف لهم مصير حتى الان.

٢- إبادة اكثر من خمسين آلاف إمراة وطفل وشيخ بريء بالاسلحة الكيمياوية والغازات السامة في مدينة حلبجة الشهيدة يوم ١٦ آذار ١٩٨٨ واعداد اخرى في باليسان وغيرها من مناطق كردستان.

٣- حملة همجية تجاوزت كل الارقام القياسية في الظلم والتعسف والوحشية فيما سميت بعمليات الانفال السيئة الصيت راح ضحيتها اكثر من مائة وثمانين الف بريء كانوا ضحايا التعذيب والتجويع والاغتصاب والدفن الجماعي للاحياء.

٤- تدمير اكثر من ٤٥٠٠ قرية تمثل اكثر من ٩٠٪ من ريف كردستان، هذا ولم ينج من القمع والابادة أبناء الاقليات العرقية كالتركمان والاشوريين وغيرهم وهي جرائم حرب او جرائم ضد الانسانية وفقا لقواعد القانون الدولي. وعلى اية حال فان حكومات العالم الصامتة لزمن طويل تجاه تلك الجرائم لم تستطع ان تكبت صيحة شعوبها وتمنع تعاطفها وهي ترى على شاشات التلفزيون مأساة الهجرة الجماعية القياسية في عددها وفي اهوالها ايضا اثر نكوص انتفاضته المجيدة في ربيع عام ١٩٩١. وهكذا قال العالم وللمرة الاولى بعد معاهدة سفر كلمة عادلة ثانية بحق الكرد حينما صدر القرار رقم ٦٨٨ لمجلس الامن الذي ادان بصريح العبارة قمع الكرد وما اعقبته من اقامة منطقة امنة في جزء من كردستان العراق والتعهد بحماية الكرد ضد اعتداءات النظام العراقي.

لقد كان شعبنا يعبر عن حسن نيته وصفاء سريرته في قبوله لكل بادرة لحل شعبنا لمشكلته، رغماً من الالام والمآسي وحملات الابادة التي تعرض لها. ولكن حسن نية شعبنا كان يقابل في كل الاحوال بالغدر والخيانة والتنصل من الاتفاقات الموقعة من جانب الانظمة العراقية المختلفة واخر تجربة في هذا الصدد كانت مفاوضات عام ١٩٩١ حيث ان النظام العراقي تنصل من وعوده التي رافقت بداية المفاوضات ثم سحبت الادارات الحكومية وفرضت حصاراً اقتصاديا على كردستان، مما اضطر شعبنا الى اجراء انتخابات نيابية حره بقرار من الجبهة الكوردستانية لسلطة الامر الواقع (De Facto) آنذاك، فتمت تلك الانتخابات بصورة رائعة يوم ١٠ أيار ١٩٩٢ انتخب فيها شعبنا في المناطق المحررة من كردستان ممثلية بحرية تامة في المجلس الوطني الكوردستاني، ثم شكلت اول حكومة لاقليم كوردستان حازت على ثقة المجلس المذكور، لملء الفراغ الاداري في الاقليم في ٥ تموز ١٩٩٢. لقد نص القانون رقم ١ لسنة ١٩٩٢ (قانون المجلس الوطني لكوردستان العراق) في الفقرة (٢) من المادة (٥٦) من مهام المجلس "البت في المسائل المصيرية لشعب كوردستان العراق وتحديد العلاقة القانونية مع السلطة المركزية ولصيانة ديمومتهما وترسيخ صرحها وانسجاماً مع القرار الذي اجتمعت عليه المعارضة العراقية في فيينا وكوردستان العراق واكد فيه المبدأ القانوني الذي يقر للشعب الكردي حقه في تقرير مصيره ضمن المصالح المشتركة للشعبين الشقيقين العربي والكوردي والحقوق القومية والثقافية والادارية للتركمان والاشوريين، وضمان مساواتهم في الحقوق والواجبات واقرار ذلك دستورياً.

فهاهو المجلس الوطني لكوردستان العراق يمارس نيابة عن شعب كوردستان العراق مهمته في هذا الصدد، وحقه الثابت وفقا للعهود والمواثيق الدولية المشار اليها، في تقرير المصير، معلناً انه قرر بالاجماع تقريرر مصيره وتحديد علاقته القانونية مع السلطة المركزية، في هذه المرحلة من تاريخه على أساس الاتحاد الفيدرالي ضمن عراق ديمقراطي برلماني يؤمن بنظام تعدد الاحزاب ويحترم حقوق الانسان المعترف بها في العهود والمواثيق الدولية.

المجلس الوطني لكوردستان العراق - أربيل في ٤ تشرين الاول ١٩٩٢

رئيس البرلمان العراقي يدين اعلان الفيدرالية الكردية

اعتبر رئيس المجلس الوطني العراقي (البرلمان) السيد سعدي مهدي صالح الذي يقوم بزيارة رسمية الى تركيا، ان قرار اقامة دولة فيدرالية كردية في العراق "مؤامرة من القوى الخارجية ضد وحدة العراق"، كما ذكر صالح ايضا ان "الدولة الفيدرالية الكردية التي اعلنت في الشمال العراقي هي مشكلة تعني تركيا والعراق على حد سواء. ونحن ندافع عن الطابع الموحد للدولة العراقية" . وذكر ان بلاده تطالب بـ "اعادة العلاقات الطيبة" التي كانت تربط قبل حرب الخليج بين العراق وتركيا.

الحياة ١٩٩٢/١٠/١٥

فيديرالية كردستان العراق بين الانتماء الوطني والولاء القومي x

ليث كبة
عضو المؤتمر الوطني العراقي (فيينا)

موقف الحركة الوطنية العراقية

اثار اعلان المجلس التشريعي في كردستان اقامة اتحاد فيديرالي مع بقية العراق، ردود فعل قوية ومتباينة صارت تهدد وحدة كلمة المعارضة، ووضع الساسة العراقيين امام امتحان صعب في تحديد موقفهم من تعدد الولاء القومي والوطني عند العراقيين الاكراد. ومن الطبيعي ان تتباين وجهات نظر المعارضة العراقية ازاء المشروع السياسي الجديد الذي يتضمن تعديلات دستورية مهمة في بنية الدولة العراقية. ومن الطبيعي ايضا ان تتباين وجهات النظر بين اكراد العراق في تحديد مواقفهم من الوطن العراقي وطموح بعضهم في ولادة الوطني القومي الكردي. الا انه من الواضح ايضا ان الشعب العراقي غير مسؤول عما الت اليه القضية الكردية في بداية القرن الجاري ولا هو مسؤول عن اضطهاد نظام صدام حسين للشعب الكردي. فهو لم يساهم في صنع اي من القضيتين بل انه عانى ايضا من التجزئة والحدود التي رسمها الانكليز في بداية القرن ومن حكم ديكتاتوريات مركزية، وعانى خصوصا من ظلم صدام حسين، ولا يزال جنوب العراق ينزف دماً كل يوم بسبب استمرار رفضه لسلطة صدام حسين.

ويجادل الاسلاميون، عربا واكرادا، ان ما زاد المشكلة الكردية تعقيداً هو عجز الفكر القومي، العربي والكردي، طوال الفترة الماضية في ايجاد البديل عن نظام الخلافة الاسلامي الذي ساد المنطقة عبر التاريخ. اما الليبراليون واليساريون العراقيون فينظرون الى المسالة من ناحية انسانية ونظرية ويجادلون لصالح حق الشعب الكردي في تقرير مصيره، بما في ذلك الحق في الانفصال. وفي المقابل يعترض الاسلاميون والوطنيون على مشاريع التجزئة والانفصال ويجادلون بأن الحل الاكمل لطموحات الاكراد القومية هو في قيام اتحاد فيديرالي بين دول المنطقة، العراق وتركيا وايران وسورية، على غرار الاتحاد الفيديرالي الاوربي، لكي تحقق فيه وحدة الشعب الكردي ضمن الاطار الاكبر لدول المنطقة.

الا ان اهم اعتراض توجهه المعارضة العراقية ضد قرار اعلان الفيديرالية هو على الطريقة التي بحث بها البرلمان الكردي الموضوع واستعجال اعلانه واعتماد البرلمان الكردي مقولات، منح بها نفسه حق اصدار قرار الاتحاد الفيديرالي لدولة العراق وتجاوز بذلك عدة اعتبارات اساسية وخرج عن حدود تمثيله وصلاحياته.

كردستان بين الفيديرالية الادارية والفيديرالية السياسية

على رغم ان المشروع الذي تبناه البرلمان الكردي قد اقتصر على المبدأ ولم يوضح تفاصيل وحدود الفيديرالية الا ان الاشارة اليها في صيغة القرار الاخير في البيان الصادر عن المجلس التشريعي يشير بوضوح الى الفيديرالية السياسية التي تخل بتعريف وحدة الهوية والسيادة العراقية وتفترض ان هوية العراق وسيادته مكونة من اتحاد فيديرالياته المستقبلية سواء من فيديراليتين (كونفيديرالية) عربية وكردية او اكثر. بينما تحظى اللامركزية الادارية لمنطقة كردستان بتأييد عراقي واسع اذ تمثل الفيديرالية الادارية اعلى اشكال الحكم الذاتي الذي عملت من اجله الحركة الكردية في السنوات الماضية. غير ان هناك ثلاث تحفظات رئيسية، سياسية وقانونية، على الفيديرالية السياسية التي اعلنها البرلمان الكردي.

اولاً، ان اصدار قرار يتعلق بصيغة العراق وهويته هذه الصيغة بالاتحاد الفيديرالي هو امر يخص كل العراق وجميع العراقيين ولا يمكن ان يقرر ذلك الامر العام مجموعة من ابناء العراق مهما كانت اهميتهم ومهما تميزت ظروفهم. ولو مارس بقية ابناء العراق من التركمان والاشوريين مثلاً هذه الطريقة في اتخاذ المواقف في تحديد شوؤنهم في منطقة كردستان او في العراق بحجة اعتبارهم شركاء في الوطن لانتهى امر العراق الى الفوضى السياسية. . .

ثانياً، يستند بيان اعلان الفيديرالية على الحق الذي منحهم اياه المؤتمر الوطني العراقي (فيينا) لرموز وشخصيات المعارضة العراقية والذي اشار اليه البيان الختامي ضمن سياق تعزيز الوحدة الوطنية وتثبيت حق الشعب الكردي في تقرير مصيره من دون الانفصال. ومثل النص في حينه ثمرة نقاش مكثف لثلاثة ايام وكاد الاختلاف على النص ان يعصف بنجاح المؤتمر لولا تدخل الزعيم الكردي جلال الطالباني وادعائه ان الامر حسمه وبشكل مكتوب مع السيد محمد باقر الحكيم رئيس المجلس الاعلى للثورة الاسلامية في العراق، فمثل النص بذلك القدر الادنى الذي صوت لصالحه المجتمعون بغالبية بسيطة مقارنة مع بقية القرارات التي صدرت بغالبية مطلقة. وقد اعترضت في حينه الشخصيات الكردية بذريعة غموض النص وتناقضه بينما اعترضت عليه بقية الشخصيات العراقية بحجة التخوف من اساءة فهمه وتأويله. واتفق جميع الحاضرين وقتها على ان المؤتمر والمؤتمرون لايتمتعون بالصلاحيات القانونية او السياسية التي تؤهلهم للبت في هذا الموضوع وان القبول بالنص يمثل الموقف المعنوي الايجابي من المؤتمر ازاء القضية المتميزة لمعاناة الشعب الكردي. وعلى رغم اهمية الصدقية السياسية التي اكتسبها المؤتمر الوطني العراقي في التعامل مع المجتمع الدولي في هذه الفترة الحرجة من تاريخ العراق، ريثما يتم التغيير في بغداد، فان المؤتمر الوطني العراقي لا يملك الصدقية القانونية والدستورية لتعديل هوية العراق السياسية ولا حق منح منطقة كردستان هوية سياسية فيديرالية.

ثالثاً، الطريقة التي مارس بها المجلس التشريعي حق الشعب

الكردي في تقرير مصيره ، تعيش منطقة كردستان العراق وضعا استثنائيا وشاذا الى اقصى الحدود. فقد شهدت المنطقة وفي فترة قصيرة انتفاضة ثم انتكاسة واعقبتها هجرة كل الشعب الى الجبل اثناء الشتاء القارس ثم الحماية الغربية وتجربة الانتخابات والحصار الاقتصادي المستمر مع الحرية السياسية التامة، خلافاً لما كان سائداً في المنطقة طوال العشرين السنة الماضية. ولم تسنح الفرصة بعد للمواطن الكردي كي يلتقط انفاسه ويستقر في موطنه. لذا فمن غير المتوقع ان يتفهم المواطن الكردي ابعاد اصدار القرار ولا ان يدرك ايضا الاسباب الداعية الى الاستعجال في اصداره خصوصا وان صدام حسين لا يزال في الحكم. وما يقال عن حق الممثلين المنتخبين تمرير اي قرار بالنيابة عن الشعب الكردي هو مغالطة كبيرة للاعراف السياسية والقانونية التي تقتضي فترة من الزمن للنقاشات العلنية وبيان تفاصيل الاقتراح واثاره على الشعب الاسباب الداعية اليه. وقد يقتضي ذلك اجراء استفتاء شعبي. كما ان الاقبال الكبير على التصويت في شهر (مايو) ايار الماضي مثل حال رفض صريحة لحكم صدام حسين واقبال جماهيري كبير على الانتخابات، الا انه لم يعط النواب المنتخبين صلاحيات مطلقة في التصرف. فكما انه من غير المتوقع ان يصدر القرار الاوربي، مثلا في ماستريخت، خلال يوم وليلة ولا ان يصدر القرار عن برلمان محل في ظروف استثنائية مثل فترة الحرب، فانه من غير المعقول ايضا ان يصدر القرار بهذه الطريقة عن البرلمان المحلي في كردستان العراق. . .

ولذا، لابد من وجود دوافع اضطرت الزعامة الكردية الى ارتجال القرار، ولابد اذاً من القاء الاضواء على الاسباب الحقيقة التي دفعت بالزعامة الكردية الى تبني هذا القرار واستعجال فرضه على العراق باسم المؤتمر الوطني العراقي وهي :

اولاً : انتزاع اعتراف المجتمع الدولي بالامر الواقع : تعيش منطقة كردستان العراق منذ اكثر من عام، حال انفصال عن الحكومة المركزية في بغداد وتحت حماية الحلفاء وادارة "الجبهة الكردستانية" التي استطاعت بذلك ان تمارس الانتخابات الديمقراطية وتنظم شؤون المنطقة الداخلية. وكرست حكومة صدام حسين بفرضها الحصار الاقتصادي على منطقة كردستان العراق، حال الانفصال، سببت معاناة شديدة وقاسية لاكثر من ثلاثة ملايين مواطن عراقي في الشمال على رغم المساعدات الانسانية التي تصلهم عبر الحدود التركية الايرانية. وعمقت هذه الظروف الاستثنائية حال الانفصال كأمر واقع من جهة، واججت النزعة الانفصالية لدى شخصيات وزعامات الحركة القومية الكردية، التي كانت تسعى منذ الحرب العالمية الاولى الى انتزاع اعتراف دولي بتأسيس وطن قومي للشعب الكردي.

وقد وجد المتطرفون من زعماء الحركة القومية الكردية فرصة ذهبية لتوظيف جرائم صدام حسين لصالح مشروع الانفصال، الا انهم ارتطموا بالموقف الدولي والاقليمي الرافض للانفصال وخصوصا عن المسؤولين في امريكا وبريطانيا. وترى زعامة الحركة القومية الكردية، ان ما يمكن تحقيقه في الوضع الراهن هو اعطاء منطقة كردستان سيادة وهوية سياسية ضمن تعديل هوية العراق الدستورية ونقلها الى صيغة الاتحاد الفيدرالي. واذا ما تم القبول بتعديل الهوية الوطنية والدستورية للعراق في ضوء الاتحاد الفيدرالي، فلن يجوز لاية حكومة مستقبلية اعادة او نقض هذا القرار. لذلك تطمح زعامة الحركة القومية الكردية في اجراء هذا التعديل، في ظروف غياب السيادة الوطنية لحكومة صدام حسين وفي ظل موافقة المؤتمر الوطني العراقي والقبول به دوليا كامر واقع، بدلاً من تأجيل الموضوع وارجائه الى الاستفتاء الشعبي داخل العراق والى موقف حكومة عراقية منتخبة في المستقبل القريب. الا ان سياسة الامر الواقع لا تعدو عن كونها ورقة ضغط ولايمكن تمريرها قانونياً الا بموافقة جهة عراقية مسؤولة ومعتبرة. فلم تؤد سياسة الامر الواقع، مثلا في لبنان، الى تجزئته على رغم انه عاش خمس عشر سنة من الحرب الاهلية المدمرة وتمحورت جالياته في كانتونات كما لاتزال سيادته غائبة عن اقصى الجنوب اللبناني المحتل من جانب اسرائيل.

ثانياً : تعامل المجتمع الدولي مع منطقة كردستان في قضية الارصدة العراقية المجمدة : لم تفلح القيادة السياسية الكردية حتى الان من اقناع المجتمع الدولي باعفاء منطقة كردستان العراق من الحصار الاقتصادي المفروض على العراق، ولم تنجح محاولاتها دعوة الدول والمنظمات الى الاستثمار المباشر ضمن برامج اقتصادية وتنموية في شمال العراق بسبب استمرار المجتمع الدولي في تعامله على اساس السيادة العراقية الواحدة وامتناع الولايات المتحدة والعديد من الدول الغربية عن اضفاء الشرعية الدستورية لحال السيادة التي تمارسها المنظمات الكردية شمال العراق. الا ان استمرار المعاناة في منطقة كردستان من جهة وتوفر اموال عراقية مجمدة في البنوك الاجنبية بسبب قرار مجلس الامن ضاعف الضغوط الدولية اخيراً باتجاه استخدام الاموال المجمدة وتجاوز سيادة الحكومة العراقية خصوصا بعد استمرار رفض العراق تصدير النفط المحدود ضمن شروط الامم المتحدة الممثلة بالقرارين ٧٠٦ و ٧١٢. فكان ان اصدر مجلس الامن اخيراً قراراً بنقل الارصدة العراقية المجمدة الى حساب خاص في صندوق الامم المتحدة واستخدمها في تغطية نفقات الامم المتحدة ودعم برنامج الاغاثة الانسانية داخل العراق التي تبلغ قيمتها قرابة اربعة بلايين دولار تعود ملكيتها من الناحية القانونية الى الدولة العراقية الممثلة بحكومة صدام حسين.

ويسعى البرلمان الكردي الى انتزاع اعتراف دولي وقانوني بالحكومة المحلية المنتخبة في منطقة كردستان عن طريق تعامله المباشر مع هيئات المجتمع الدولي والامم المتحدة في موضوع الارصدة المجمدة واذا ما تمت هذه السابقة في التعامل، فستشكل مدخلاً واساساً لممارسة العديد من الدول في التعامل المباشر مع الحكومة الفيدرالية وبالتالي فرض الامر الواقع في التعامل الدولي مع البنية الجديدة للسيادة العراقية الموحدة.

ثالثاً، موقف بعض الساسة والليبراليين العراقيين ، كرر العديد من الحركات والشخصيات الليبرالية واليسارية والقومية اتفاقها مع الزعامات المتطرفة في ممارسة الاكراد حق تقرير المصير من دون قيد او شرط الامر الذي احرج بقية الزعامات الكردية المعتدلة وخلق اجواء ضاغطة عليهم جميعا للسير باتجاه ممارسة هذا الحق وعدم المساومة عليه امام جمهورهم. وتعود قصة "مؤتمر فيينا" في تبنيه النص المعني الى مسودة اعدها احد الليبراليين من غير الاكراد، وذكر فيها حق الشعب الكردي في تقرير المصير فأحرج بها بقية زملائه من العرب والاكراد في مسالة رفعها او ابقائها، ثم نجح الزعيم الكردي جلال الطالباني في صوغ نص عام خاضع للتأويل تبناه المؤتمر وقبلت به بقية الاوساط السياسية العراقية والاقليمية والدولية. الا ان غموض النص دفع بالزعيم الكردي مسعود البارزاني الى طرح مشروع كامل عن الفيديرالية وكاد ان يعصف باجتماع المعارضة الاخير في كردستان وارجىء بحثه الى حين اخر. ومن المتوقع ان يتطور الموقف الوطني العراقي ازاء المشروع المطروح باتجاه تجميده او رفضه بسبب الظروف التي تحيط بولادة المشروع واقراره.

ومهما كانت سلبيات القرار، فانه يمثل نقطة تحول مهمة في المنطقة وسيضع اسلوب الفيديراليات الادارية والسياسية على طاولة البحث، وسيجعل من شعب العراق مرة اخرى مصدراً للتاثير السياسي على دول الجوار. ومن الواضح ان القرار الاخير اضعف وحدة موقف المعارضة العراقية وعمق المخاوف والشكوك من مستقبل منطقة كردستان العراق وفتح ابواب مناورة جديدة امام صدام حسين الذي يتطلع الى ثغرات في صفوف المعارضة بعد ان نجحت الاخيرة في تحقيق صدقيتها الدولية ووضعت اسس العمل المشترك لعراق الغد.

× نشر النص الكامل في صحيفة الحياة، ١٥ اكتوبر ١٩٩٢

التقارب القطري العراقي

القدس العربي / الخميس ١٩٩٢/١٠/٢٩ رويتر - اف. ب ،

عقد في طهران اجتماع بين وزير الخارجية الايراني على اكبر ولايتي والنائب الاول لوزير الخارجية القطري احمد المحمود الذي وصل امس الاول الى العاصمة الايرانية.

يذكر ان هناك العديد من النزاعات الحدودية بين الدول الخليجية في الوقت الحاضر ابرزها الخلاف بين ايران ودولة الامارات العربية المتحدة على ثلاث جزر في الخليج.

وقد تفاقم هذا النزاع بعدما اتهمت الامارات طهران بضم جزيرة ابو موسى اكبر هذه الجزر التي كانت الدولتان تتقاسمان السيادة عليها.

وهناك نزاع اخر بين قطر والسعودية على منطقة حدودية تقع في جنوب شرق شبه الجزيرة القطرية. وشهدت هذه المنطقة في الاونة الاخيرة اشتباكات سعودية قطرية تضاربت روايات الجانبين في شأنها.

وعلى صعيد اخر تظهر اللفتة التي قامت بها قطر عندما امرت بعودة سفيرها الى بغداد انها تتحدى من جديد المملكة العربية السعودية الامر الذي قد يؤدي الى زعزعة التماسك السياسي المعلن رسميا من قبل دول الخليج العربية في مواجهة العراق.

ويقول مسؤولون عرب ودبلوماسيون في المنطقة ان عودة السفير القطري الى بغداد بعد غياب دام ٣٦ شهرا "لاينفصل" عن الحالة الراهنة للعلاقات بين قطر والسعودية اللتين يدور بينهما نزاع عميق بشأن الحدود.

وقد اوضحوا ان قطر تريد ان تستقل بسياسة جديدة تتبعها مع "شقيقتها الكبرى السعودية" وسائر دول الخليج.

وفي واقع الامر فالتحليل القطري للوضع عند هذه المرحلة لا يختلف عن تحليلات دول اخرى في المنطقة. فسلطنة عمان على الاخص ابقت على الحوار مع العراق.

واعلن الشيخ زايد بن سلطان ال نهيان رئيس دولة الامارات العربية المتحدة في ايلول ١٩٩١ تأييده لتخفيف العقوبات الدولية عن الشعب العراقي. ودعا حينذاك الى عودة التضامن العربي بعد الانقسامات التي ولدتها ازمة الخليج.

وقال الشيخ زايد الذي كان يزور القاهرة في ذلك الوقت "في وسعنا ان نصحح اخطاء الماضي بالتعاون. وكل شيء يمكن تصحيحه بالصراحة والتسامح".

وبعد مرور اكثر من سنة على ذلك وجه الملك الحسن الثاني ملك المغرب نفس الرسالة الى اقرانه في اطار جولته الحالية الى المملكة العربية السعودية ودولة الامارات العربية المتحدة والاردن وسورية ومصر.

وفي هذه الخلفية لايستبعد تحسن العلاقات بين العراق وبين دول اخرى في الخليج على الرغم من موقف السعودية والكويت وهما الدولتان الوحيدتان في المنطقة اللتان قطعتا كل الروابط مع العراق. ■

تركيا وكردستان العراق

الرأي العام التركي والقضية العراقية

الحياة ٢١ اكتوبر ١٩٩٢ - انقرة - اف ب. افاد استطلاع للرأي العام اجرته صحيفة "تركيش ديلي نيوز" الصادرة بالانكليزية ونشرت نتائجه امس ان معظم السكان والبرلمانيين الاتراك يؤيدون رحيل القوات الامريكية والفرنسية والبريطانية التي ترابط في قاعدة انجيرليك جنوب تركيا لردع اي هجوم عراقي على الاكراد في شمال العراق.

وابدى سبعون في المئة من النواب الـ ٢٩٣ الذين شملهم الاستطلاع من اصل ٤٥٠ نائباً في البرلمان رغبتهم في رحيل القوات الغربية مع انتهاء مدتها اواخر كانون الاول المقبل، في حين أيد ١١،٣ في المئة تمديد مهمة تلك القوات.

واعرب ستون في المئة من النواب تأييدهم لاقامة افضل العلاقات مع نظام الرئيس صدام حسين، بينما عارض سبعون في المئة قيام دولة كردية فيدرالية

تركيا تدعو لعقد مؤتمر اقليمي بشأن كردستان العراق

الشرق الاوسط (امير طاهري) ١٩٩٢/١٠/٢٩

اكدت مصادر دبلوماسية رفيعة امس ان تركيا تسعى للترتيب لعقد مؤتمر اقليمي لمساعدة الشعب العراقي على تقرير مستقبل بلاده.

وسيناقش المؤتمر طرق مساعدة الشعب العراقي على تطوير "نظام حكم يختاره الشعب" مفترضين سقوط نظام البعث الذي يقوده صدام حسين.

وطرح رئيس وزراء تركيا، سليمان ديميريل، فكرة المؤتمر الاقليمي هذا على القيادة الايرانية خلال زيارة امدها ٤٠ ساعة لطهران.

وذكر حكمت جيتن، وزير خارجية تركيا الذي رافق ديميريل في زيارته، ان تركيا دعت الى المؤتمر سورية والسعودية.

وقال ديميريل في طهران "ان الوضع المشوش في شمال العراق اليوم، يشكل مصدر خطر على الجميع". واضاف، "يحتاج العراق الى الاستقرار، ومساعدته على الوصول الى ذلك هي مسؤولية جميع جيرانه".

وقالت مصادر دبلوماسية ايرانية ان طهران "مهتمة جداً" بفكرة ديميريل لكنها لا تفصح عن موقفها رسمياً قبل التعرف على التفاصيل.

وتريد أنقرة من دول المنطقة ان توافق على ثلاث نقاط.

١- يظل العراق دولة مستقلة تحافظ على وحدة ترابها ضمن حدودها الحالية.

٢- يجب ابدال النظام الحالي بحكومة تعددية تمثل المجموعات السياسية والعرقية والدينية في البلاد.

٣- بعد قيام حكومة جديدة في بغداد، تعمل دول المنطقة على حشد الدعم الدولي لاعادة بناء العراق.

- وذكرت الحياة (١٩٩٢/١٠/٢٩) ان انقرة اعلنت رسميا انها ستستضيف اجتماعا لوزراء خارجية تركيا وايران وسورية يومي ١٤-١٥ من شهر تشرين الثاني/نوفمبر للبحث في مستقبل العراق والوضع في شماله الذي ترى انه يجب التشاور في شأنه مع قوى المعارضة العراقية

- وتنوي المعارضة العراقية التي عقدت اجتماعا موسعا في كردستان ان توجه رسالة الى تركيا وايران وسورية تطالبها بدعوة المؤتمر الوطني العراقي الموحد الى الاجتماع الثلاثي المقرر عقده بين هذه الدول على مستوى وزراء الخارجية.

هجوم تركي عسكري واسع ضد حزب العمال الكردستاني داخل الاراضي العراقية

رويتر ١٩٩٢/١٠/٣٠ - تقرير لكل من خوار كورك من اسطنبول، وكلار بوانتون من العراق ،

قالت تركيا امس ان قواتها قتلت ٤٠٠ من الثوار الاكراد على الاقل واصابت عددا مماثلا منذ بدء الهجوم على شمال العراق.

ونسبت وكالة الانباء الاناضولية الى بيان من مكتب الطوارىء التابع لحاكم المنطقة بجنوب شرقي تركيا قوله ان مئات اخرين جرحوا منذ بدء العملية ضد حزب العمال الكردستاني في ١٦ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٩٢.

وقال المكتب ان احصاءاته مستمدة من تصريحات ثوار الحزب الذين تم القاء القبض. غير انه ذكر ان القوات عثرت على ٣٩ جثة فقط.

وقال المكتب ان ١١ جنديا تركيا قتلوا وان ٣٢ اخرين اصيبوا بجروح حتى الان. وافاد بيان نشر امس الخميس في مركز محافظة ديار بكر (جنوب) ان بين الضحايا ضابط وضابط صف واضاف ان اكثر من اربعمئة مقاتل من حزب العمال الكردستاني قتلوا وجرح عدد مماثل وفق ما افاد متمرد كردي استسلم الى القوات التركية ومعلومات نشرت في المنطقة.

ومن جهة اخرى افادت وكالة انباء الاناضول التركية ان الجيش التركي قام امس بهجوم جديد على الاراضي العراقية قرب منطقة شوكورسا التركية لتدمير معسكر سيفي الذي يسكنه ما بين ١٧٠٠ و ٢٠٠٠ متمرد كردي من حزب العمال الكردستاني على بعد ١٢ كلم من الحدود التركية.

ونقلت الوكالة عن الجنرال اوتكو غوني الذي يقود الهجوم الجديد ان معسكر سيفي له "اهمية استراتيجية كبرى" اذ انه يقع بين معسكري خواكورك وخفتين.

وافاد البيان الصادر في ديار بكر ان وحدات الجيش التركي التي

بدأت دخول الاراضي العراقية في ٢٢ تشرين الاول (اكتوبر) الجاري للقيام بعملية واسعة النطاق سيطرت على مساحة ١٦٠ كلم مربعا في منطقة خفتين الى شمال شرقي مدينة زاخو العراقية. وافاد البيان انه تم تدمير مخابىء ومخازن ذخيرة ومؤن وضبط اسلحة وذخائر وملابس واكثر من خمسين طنا من المؤن خلال العمليات المستمرة في منطقة خواكورك بين الحدود التركية والايرانية والعراقية. ومما يذكر ان القوات الكردية العراقية الموحدة التي تسيطر على شمالي العراق شنت في ٥ تشرين الاول الجاري هجوما على قواعد حزب العمال الكردستاني بهدف وضع حد للهجمات التي يقوم بها المتمردون على الاراضي التركية انطلاقا من هذه المنطقة.

واوضح المسؤول العراقي الكردي ان من المقرر ان يجلو حزب العمال الكردستاني عن جميع قواعده في شمالي العراق ويوقف نشاطاته العسكرية ويمكن الاكراد العراقيين من العودة الى قراهم القريبة من الحدود مع تركيا والتي احتلها المتمردون خلال الاشهر الاخيرة ويحترم سلطة "الحكومة" الكردية في شمال العراق. ■

حل المشكلة الكردية : جعل المنطقة محمية تركية

جاء في مقال افتتاحي لمجلة الاكونومست ١٩٩٢/١٠/٣١، ما يلي :

عادت الحرب الى كردستان. فقد قام الجيش التركي بغزو "الملاذ الآمن" لمطاردة مقاتلي حزب (PKK) الماركسي الذي يقاتل في سبيل استقلال الاكراد من تركيا، و الذين يستخدمون الملاذ الآمن في شمال العراق كنقطة انطلاق نحو اهدافهم في تركيا. الا ان هيئة الملاذ الكردي في شمال العراق قد تغيرت في الاشهر الاخيرة، فهو الآن يتجاوز كونه مجرد منطقة تأوي اللاجئين الذين لا حول لهم، فقد تمكن الاكراد من بناء العديد من مؤسسات الدولة المستقلة، و منها انتخاب برلمان و تأسيس جيش.

و هذا الجيش هو الذي يقاتل الآن الى جانب الاتراك ضد اكراد الـ(PKK)، وهو امر قد يثير استغراب الكثيرين.

لا يكون تأسيس دولة كردية بأن تقتطع المناطق الكردية من العراق و تركيا و ايران و دول اخرى. فهذه الفكرة مبنية على افتراض كاذب هو ان الاكراد الساكنين في هذه الدول يشكلون امة واحدة تواقة للحرية. و الحقيقة هي ان الاكراد في الدول المنتمين اليها حالياً تفرق بينهم فروقات عدة لغوية و ثقافية - كما ان درجة اضطهاد الاكراد في هذه الدول تختلف من بلد لآخر، و تكون بالنتيجة جذوة الوطنية مختلفة الاتقاد بين الاكراد في هذه البلدان.

فقد كان الاكراد العراقيون هم الاكثر تعرضاً للاضطهاد في الفترة الاخيرة. فقد انتقم صدام من الاكراد بقسوة جراء مناصرتهم لايران في حرب الاعوام الثمانية. لذلك فإن الاكراد العراقيين لا يخيل لهم بانهم سوف يحصلون يوماً على رضا صدام، و هذا هو السبب الذي يجعلهم يتمسكون بالامل الضعيف الذي تمثله المنطقة الآمنة.

و انه لدليل على اهمية هذه المنطقة الآمنة بالنسبة لاكراد العراق الذي نراه من محاربة اكراد العراق للـ(PKK). فإن المنطقة الآمنة تعتمد على تركيا في ديمومتها الاقتصادية و لفرض حمايتها من صدام. اما الاتراك، فانهم يخافون بأن الحكم الذاتي للاكراد في العراق سوف يؤدي الى مطالبة اكراد تركيا بمثله. لذلك، و لارضاء الاتراك، يحارب الاكراد العراقيون اخوتهم، و يتجنبون إسماع الاتراك اي كلمات حول الاستقلال.

انه من الاجرام اعادة الاكراد العراقيين الى قبضة صدام - الا ان عراق ما بعد صدام، العراق الذي يكون مستعداً لقبول الاكراد كمواطنين مساوين لغيرهم، يعتبر قضية ثانية. و حتى يتحقق ذلك، على العالم ان يعطي وضع المنطقة الآمنة كمحمية للامم المتحدة صفة رسمية. و سوف تكون تركيا المدافع الرئيس عنها (بعد وفائها بشرط مهم هو ان توفر لاكرادها الحرية من الاضطهاد و حقوقهم الثقافية. و كانت حكومة ديميريل قد لمحت لذلك في بداية العام عندما تكلمت عن "الحقيقة الكردية"، و لكن يبدو انها تراجعت عن هذا النهج ووضعت الامر في ايدي قوات الامن).

فإن ترتيباً كهذا سوف يكون من شأنه تسهيل عمليات الاغاثة التي يعمل العراق جاهداً على عرقلتها، كما ان تعيين تركيا كمدافع عن المنطقة سوف يطمئن الاتراك الذين يخافون ان تصبح المنطقة بمثابة قاعدة متقدمة للـ(PKK).

قد يقول بعض الاكراد بأن علاجاً كهذا هو في الحقيقة اسوأ من المرض نفسه، و ان اعطاء تركيا السيطرة على كردستان العراقية من شأنه ان يؤثر سلباً على نضال الاكراد في تركيا - كما ان الفكرة يجب ان تنال موافقة ايران.

الا ان الحل بالنسبة لاكراد تركيا لا يكمن في الانفصال. فالاتراك لن يوافقوا على ذلك، اضافة الى ان العديد من الاكراد لا يريدون الانفصال. فالاكراد الذين يشكلون خمس عدد سكان تركيا لديهم تمثيل في البرلمان التركي، كما انهم شاهدوا مدى البؤس الذي يعيش في ظله اخوانهم في المنطقة الآمنة. كل هذا يجعلهم غير متحمسين للاتحاد مع اخوتهم عبر الحدود.

لتصبح تركيا الحامية لملاذ الاكراد الآمن، و لكن فقط بعد ان تثبت انها تستطيع القيام بالاصلاحات السياسية داخل البلد.

الاوضاع في داخل العراق

سياسية تسليح العشائر العراقية

(القدس العربي) الخميس ٢٢ اكتوبر ١٩٩٢

قالت صحيفة بارزة في بغداد ان ما يزيد عن ٢٦٠ شخصا من عرب الاهوار لقوا مصرعهم في غضون الاسبوع المنصرم في معارك ضارية بين قبائل عراقية سلحتها الحكومة لمحاربة المنشقين الشيعة. وقالت صحيفة بابل اليومية التي يرأس تحريرها عدي نجل الرئيس العراقي صدام حسين ان المنشقين الخارجين عن القانون الذي اختبأوا في الاهوار صعدوا القتال وانحازوا الى قبائل بعينها.

وقد لقى ٤٦ شخصا مصرعهم كما اصيب ٢٢ اخرون بجروح في الاشتباكات الاولى التي انتهت عندما اغارت مجموعة من ست قبائل على منازل منافسيهم وطردوهم صوب الاهوار. واضافت الصحيفة قولها ان القتال استؤنف في الاهوار حيث لقى ٢٢٠ شخصا مصرعهم واصيب ٤٠٠ اخرون بجروح. وقالت ان رجال القبائل استخدموا قذائف المورتر والصواريخ والقنابل في المعارك التي نشبت يوم الخميس بالقرب من بلدة الحي الواقعة على بعد ٢٠٠ كيلومتر جنوب شرقي بغداد.

وقالت الصحيفة ان القتال بدأ بخلاف حول قطعة ارض بين رجل من قبيلة الدريعات واخر من قبيلة الشهمان. وقد زرع الرجل الاول قطعة ارض يمتلكها الرجل الاخر وقتله عندما طلب منه مغادرة الارض. وارسل الرجل جثة القتيل الى احد زعماء الشهمان ومعها رسالة تقول «فلتاخدوا كلبكم". واشارت الصحيفة الى ان الحكومة ربما قد تكون ساهمت دون قصد في تصعيد الموقف بتسليح القبائل. وقالت انه تم تسليح القبائل لقتال امريكا وليس للاقتتال فيما بينها. وطالبت الحكومة بمعاقبة من اساء استخدام سلاحه. والمعارك التي نشبت بالقرب من الحي هي الاولى من نوعها التي تغطيها الصحافة منذ ان قرر صدام حسين تسليح قبائل الاهوار هذا العام.

وكان من المفروض ان تستخدم القبائل اسلحتها ضد المنشقين والمتسللين من ايران الذين تشجعوا بعد منطقة الحظر الجوي الذي فرضته القوى الغربية منذ اب ١٩٩٢.

وتقع بلدة الحي على بعد حوالي ٢٠ كيلومترا خارج منطقة الحظر الجوي الممتدة الى خط العرض ٣٢.

حسابات بغداد في مواجهة الحظر الجوي على الجنوب

بغداد - رويتر، اف ب. ٢٦ اكتوبر ١٩٩٢

بعد شهرين على صدور قرار حظر الطيران العراقي جنوب خط العرض ٣٢ تستمر الحملات التعبئة وتوزيع السلاح الخفيف على سكان الجنوب الشيعة من جانب الحكومة العراقية التي نجحت حتى الان على مايبدو في تحييد "الورقة الشيعية".

ويعرض التلفيزيون العراقي الرسمي يوميا اشرطة مصورة عن مهرجانات وانشطة تقام في المدن التي يشملها الحظر ويحضرها مسؤولون كبار حيث يجري التنديد "بالقوى المعادية".

ويقول مصدر عراقي مطلع ان المسؤولين العراقيين لم يسقطوا من حسابهم احتمالات تصعيد "التحرك المعادي" ولا يستبعدون ان يلجأ الحلفاء الى الطلب من العراق سحب قواته العسكرية الثقيلة من الجنوب الامر الذي "سيشجع العناصر المناوئة لتوسيع عملياتها الهادفة للسيطرة على المنطقة".

ويتفق المراقبون السياسيون على ان القيادة العراقية تجنبت بعد اعلان قرار الحظر الجوي القيام باي رد فعل يمكن ان يستثمره الحلفاء في تطوير قرار الحظر واعلان الجنوب منطقة امنية على غرار ما حصل في كردستان العراقية بشمال البلاد.

وعمدت هذه القيادة الى الالتزام بقرار الحظر لكنها قامت في المقابل بحملة واسعة لتوزيع الاسلحة على ابناء العشائر هناك "لمقاومة محاولات التسلل الايرانية وحماية مدنهم وقراهم من اي تدخل اجنبي". وتحدثت بيانات عراقية رسمية عن "احباط محاولتين نفذتهما عناصر موالية لايران" في محافظتي البصرة وميسان بعد ايام قليلة على تطبيق الحظر.

لكن توزيع السلاح كان له تأثير سلبي ايضا. فقد اعلنت صحيفة (بابل) التي يرأس نجل الرئيس العراقي صدام حسين مجلس ادارتها قبل ايام فقط مقتل ٢٦٦ شخصا واصابة ٤٢٢ اخرين بجروح في اشتباكات بين عشيرتين في محافظة واسط الجنوبية. ونددت الصحيفة "باستخدام السلاح في غير محله" وقالت ان "هذا السلاح وزع على العشائر لتحارب امريكا التي تتربص بالعراق وليس للتقاتل به في ما بينها".

توسيع القيادة القطرية لحزب البعث الحاكم

رويتر، اف ب. ٨ اكتوبر ١٩٩٢

ذكر مصدر رسمي في بغداد امس الاربعاء ان حزب البعث الحاكم في العراق وسع قيادته القطرية بأضافة عضوين جديدين اليها بحيث باتت تضم ١٩ عضواً بمن فيهم امين سر القيادة الرئيس العراقي صدام حسين. واوضح المصدر نفسه ان اجتماعا استثنائيا عقد الاثنين برئاسة الرئيس العراقي قرر ضم كل من راضي حسن سلمان الوزير السابق و "حاكم الكويت" خلال الغزو العراقي للكويت من آب ١٩٩٠ الى شباط ١٩٩١ وعزيز صالح النومان وهو من قدامى البعثيين.

وكان المؤتمر القطري لحزب البعث العربي الاشتراكي في ايلول ١٩٩١ انتخب قيادة قطرية جديدة ضمت سبعة عشر عضوا واعادة تكليف الرئيس حسين بمهام امانة السر. ■

خطاب الى الامة في الزمن الخؤون

رأي تونسي

عبد الجبار الشريف

نشرت صحيفة الوحدة - الناطقة باسم حزب الوحدة الشعبية التونسي، بتاريخ - السبت ١٧-٢٣ اكتوبر ١٩٩٢، مقالاً جاء فيه :

افتحوا عيونكم جيدا فقد بدأ زمن التفتيت والجيوب الاستعمارية والكانتونات الطائفية واللبننة، والبلقنة، وهي حفرة جديدة تفتح في دربكم السياسي وفي وسط تاريخكم لكي تسقطوا فيها الى ابد الدهر. والمسالة الان ليست مسالة النظام السياسي في العراق، انها تاريخكم وجغرافيتكم وحضارتكم وثقافتكم العربية. . .

يقول المثل العربي "تفسير الواضحات من الفاضحات" والامور واضحة امام عقلكم وانظاركم وما عليكم الا الاسراع في بناء واعادة بناء الاسئلة والاجوبة بطريقة نظر جديدة وصارمة تتحدى هذا الذي يحدث دون الخوض في بديهيات المسائل ودن الانحراف بالحقائق وتضييق مساحة الحوار والفكر والسياسة وربط المسألة بنظام هنا وزعيم هناك، فالخطب اكبر والمصيبة اعظم.

واذا كانت حروب الدهر والسياسة اللاعقلانية قد الهتكم عن التدقيق في مسائل الواقع العربي. واذا تكالبت عليكم الامم لابعادكم عن حقيقتكم التاريخية، فلن يغفر لكم الاستمرار في ذلك ولن يحسب لكم وجود حقيقي ما دمتم تبحثون في الامور البديهية والواضحة، وما دمتم تقزمون المسائل القومية وتحشرونها في زاوية كويتية تارة وفي صراع حدودي تارة اخرى. انها الان اسطع معركة للوجود والمصير والمستقبل العربي تطرح عليكم بطريقة قاسية ومدمرة ومؤلمة للعقل والروح والوجدان وتحاصركم في عقر داركم وتاريخكم وتهدد نساءكم واطفالكم وفرحكم ولن تجدوا انفسكم الا وانتم اما المقابر. . .

وفي لحظة حرب قاسية، ظالمة، تركنا العراق العربي وخذلناه قد دمروا نسغ حياته واعتدوا على مياهه ونخيله ودفنوا موتاه في الصحراء الجرداء الكافرة، وها نحن نقف مجددا امام عملية تشطير كيانه وتوزيع جغرافيته بين شذاذ الافاق واللصوص الذي اصبحوا يأتون تحت جنح الظلام من ايران لاحياء الاحلام الفارسية المقيتة او للاخذ بالثار. وقد اختاروا لذلك ذيل التاريخ والجغرافيا العراقية، المستنقعات والاهوار والمهاوي والمطبات وحوامات المياه. اننا يااخوة نتركهم يفعلون ذلك ولا نفعل ولا ننفعل او اننا نبدأ حوار "الواضحات الفاضحات" ولا نعرف "من خلال اية نظريات اجتماعية" بغية الناس والجماهير العربية من هذا السكون المطبق والصمت الرهيب القاتل اللاتاريخي ؟؟

ولا نعرف اي منقلب سننقلب اذا نجح الاعداء والقتلة والسفلة والحاقدون في تقسيم الوطن العراقي العزيز الى قطعة كردية وقطعة طائفية تابعة لايران الباحثة عن الثار والابتزاز. وتركوا لنا بغداد الرشيد والمنصور وصدام حسين عارية ووحيدة، اي الى ما سنؤول اليه بعد ذلك عندما تنتقل السكين من عنق العراق الى اعناق اخرى عربية ؟

هذا الكلام نوجهة الى كل العرب الفقراء البسطاء الذين لم يلوثهم النفط الخليجي والذين حملوا الزيت والمال وقوت العيال وأرسلوه يوما الى العراق وأهله لانه اشفى غليلهم بضرب رأس الكيان الصهيوني، وهو ايضا موجه الى ضمائر العرب الذين كانوا يضمون الارز على قطع الخشب ويرسلونه مع الفرات السوري عندما يجن الليل ويزداد الوجد والوجع العربي ليصل الى اهل العراق في الفرات العراقي.

إننا لا نخاطب دائما الا من يملك ذرة من الحياء التاريخي والكرامة الوطنية والبأس الشديد. ولا نخاطب اولئك الذين يطالبون الامريكان بتقطيع اوصال العراق. ■

الملف العراقي - نشرة سياسية وثائقية مستقلة يصدرها مركز دراسات العراق

رئيس التحرير - د. غسان العطية

IRAQI FILE : A Documentary and Political Review
Published by the Centre for Iraqi Studies
Editor-in-Chief : Ghassan Atiyyah
England KT6 5AX P O Box 249A, Surbiton, Surrey
Tel : 081-946 3850 Fax : 081-3905818
ISSN 0965-9498

سياسة الحكومة الكندية ودور الصحافة الكندية تجاه العراق آبان حرب الخليج ومابعد . .

اعد التقرير : ودود حمد

سلكت الحكومة الكندية مسلكاً يكاد يكون ظلاً لنهج السياسة الامريكية منذ غزو صدام حسين للكويت في ٢ آب ١٩٩٠، وفيما بعد ايضاً. ففي الايام الاولى التي اعقبت الغزو وخلال الفترة التي أبدت فيها الادارة الامريكية تحفظاتها عن الاعلان بوضوح نهجها اتجاه حكومة العراق، لم يصرح اي مسؤول في الحكومة الكندية عن وجهة نظرها بخصوص الموضوع واكتفوا بالاعراب عن حاجتهم "للتريث" وعدم الاستعجال في اتخاذ القرارات. وفيما بعد كانت تصريحات رئيس الوزراء الكندي براين ملروني (Brian Mulroney) - من حزب المحافظين- ومسؤوليه اشبه بصدى لتصريحات الادارة الامريكية. وخلال الفترة التمهيدية لتخطيط وتحضير الادارة الامريكية بما يخص ارسال قوات عسكرية واعطائها صبغة دولية، نشرت الصحف الكندية والتلفزيون الكندي عن لقاءات عديدة اجراها ملروني مع جورج بوش، ومحاولة الثاني اقناع الاول - وبدون اي صعوبة- المشاركة في قوات التحالف (راجع ما كتب في صحيفة Globe &Mail الصادرة في ايلول، تشرين الاول والثاني في عام ١٩٩٠). وبالفعل فقد اعلنت الحكومة الكندية عن موافقتها للمشاركة وذلك بأرسال بعض من مقاتلاتها الجوية من طراز CF-18 ، وفرقة طبية لمعالجة المصابين (وكانت هذه الفرقة قد التحقت مع مراكز القوات البريطانية)، وكذلك بارجة حربية واحدة - من نوع قديم - لحماية حركة السفن في مياه الخليج. وقد أثار هذا النبأ ضجة في اوساط مجلس العموم وبعض المثقفين والسياسيين والصحافة الكندية، وكان لذلك سببين اساسيين. أولهما، محاولة الحكومة التملص من الحصول على موافقة مجلس العموم واللجوء الى اتخاذ قرار ارسال القوات المشاركة في التحالف الامريكي في فترة اجازة النواب البرلمانيين. وقد دفع ذلك بعض الاعضاء من الحزب الديمقراطي الجديد (New Democratic Party) الذي يتزعمه اودري مكلوين - Audry McLauglin- والذي ينتهج سياسة مشابهة لسياسة الاحزاب الديمقراطية- الاجتماعية (Social Democratic)الاوربية كحزب العمال البريطاني، والحزب الليبرالي بزعامة جون كريتان Jean Chreten ، الى مهاجمة الحكومة لاتخاذها مثل هذا القرار بدون استشارة البرلمان واستغلال المحافظين الاوضاع كورقة سياسية لصالح الحزب. وفيما بعد، وافق الحزبان المذكوران مع الحكومة على نهجها بدون اثارة للجدل السياسي، وقد حاول البعض التحفظ عند اعلان الحرب الجوية ضد العراق في ١٦ كانون الثاني، ١٩٩١ على اساس ان السبل السلمية لم تستنفذ كلياً. هذا بالاضافة الى ان لجنة برلمانية ضمت عضواً من كل الاحزاب الآنف ذكرها برئاسة سفند روبنسون من الديمقراطي الجديد، توجهت في منتصف كانون الاول الى بغداد محاولة الاجتماع بصدام حسين لكنها لم تحضى إلا بمن يقابلها من وزارة الاعلام العراقية. وكان ضمن خطتها السعي لايجاد حل سلمي لانهاء مسألة احتلال الكويت وايجاد صيغة سياسية مرضية لكل اطراف النزاع. وبالطبع، فقد باءت محاولاتها بالفشل الذريع وان كان ذلك متوقعاً بعض الشيء ومنذ البداية لعدم تلقيها الدعم اللازم سواء من الحكومة الكندية اوغيرها من الاطراف الدولية.

هذا وكما سبق ذكره، فأن حزبي الديمقراطي الجديد والليبرالي قد اعطيا موافقتيهما لحكومة المحافظين في كل القرارات من ادانة الغزو العراقي للكويت الى المشاركة بقوات التحالف واعلان الحرب ضد العراق والتمسك بقرارات الامم المتحدة وما الى ذلك. واستمرت الحكومة الكندية بمسلك الادارة الامريكية في معظم بياناتها وقراراتها. ولم يثير الاعضاء البرلمانيون معارضتهم الا الى اشياء شبه ثانوية عن جوهر القضية، مثلاً ، مقدار ملائمة البارجة الحربية للابحار وحماية السفن في مياه الخليج خاصة وان عمرها يزيد عن الثلاثين عام، كذلك عن توفير الضمانات المادية والصحية والمتابعة النفسية لعوائل المشاركين في قوات التحالف.

ثانيا، من جانب آخر، يجب الاشارة الى ان تلك الاحداث قد احدثت اشبه ما يكون بالزوبعة في اوساط بعض المثقفين والدارسين الكنديين لما سيكون لها من نتائج جسيمة على دور كندا في قوات حفظ السلام ، وايضاً لما سيكون لمثل هذه المواقف، حسب وجهة نظر البعض، من آثار سلبية خاصة في شعوب آسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية عند النظر لمصداقية اي دور تلعبه كندا على الصعيد العالمي مستقبلاً. ومن ابرز الشخصيات التي شجبت دور امريكا وحلفائها في الاحداث وشبهه باغتصاب وتزوير لدور الامم المتحدة هو ستيفين لويس،الذي شغل منصب ممثل كندا في الامم المتحدة لعدة سنوات. وقد بين ستيفن لويس، ذو الخبرة الطويلة في مجال السياسة والعارف بتركيب ومجرى الامور في الامم المتحدة، من خلال لقاءات صحفية عديدة أجراها مع التلفزيون الكندي ومحاضرات القاها في مدن كندية متعددة، كيفية تغير منظور الولايات المتحدة تجاه الامم المتحدة اعقاب انتهاء الحرب الباردة وكيف اصبحت الامم المتحدة العوبة بيد الادارة الامريكية. كما اعرب في عدة مرات عن خيبة امله بالشلل الذي اصاب جهاز الامم المتحدة ودعى المسؤولين الى اتخاذ خطوات سريعة وجادة لأعادة الدور الايجابي لجهاز المنظمة - على حد قوله. وبهذا الصدد فقد اصدرت منظمة الامم المتحدة في ٤ شباط ١٩٩١ من مركزها في اتاوا - United Nations Association in

Canada (Ottawa) وهي منظمة كندية معنية بتوضيح دور سياسة الامم المتحدة، بياناً وضحت فيه عدم مصداقية القرارات الصادرة بأسم الامم المتحدة خلال احداث الخليج وحثت على ايجاد صيغة سلمية لانهاء الخلاف.

كما يجب عدم غض النظر عن بعض اختلافات وجهات النظر الحاصلة ضمن افراد الحكومة الكندية نفسها، بالرغم من كونها اختلافات ثانوية ولم تؤثر بالتالي على المسلك السياسي الذي نهجته الحكومة اتجاه العراق. نذكر منها ما حدث خلال شباط ١٩٩٠ في اعقاب اعلان الحكومة العراقية عن الانسحاب المشروط من الكويت، فبينما اعرب رئيس الوزراء الكندي عن "سخف الشروط" واعتبرها "محاولة شريرة" من قبل صدام لفرض تفتيت صفوف التحالف وحذر من إنها "لن تنجح"، صرح وزير خارجيته في ذلك جو كلارك - Joe Clark- وهو الان وزير الشؤون الدستورية- من انه يجب دراسة الشروط والتريث في اتخاذ القرار. (راجع صحيفة & Globe Mail الكندية الصادرة في ١٦ شباط ١٩٩١) وقد بين بعض المحللين من ان ملروني Mulroney كان يحاول بصورة جادة اعلان ولائه لبوش وفي بعض الاحيان يكون سابقا له - اي لبوش - بالتصريح ضد العراق. وفي تلك الفترة ايضاً طالب رئيسا الحزب الديمقراطي الجديد والليبرالي بوقف اطلاق النار والسعي لايجاد صيغة دبلوماسية لانهاء الصراع.

وعلينا الاشارة هنا الى خبر احتل حيزاً مهماً في الصحافة في فترة نيسان/ايار من العام المنصرم وهو قضية دخول سفير العراق السابق في الولايات المتحدة، محمد المشاط، الى كندا كمهاجر. واثناء ذلك ثارت ضجة كبيرة عن كيفية السماح "لمثل هذا الشخص الذي كان المدافع الاول عن حكومة صدام" بالدخول الى اراضي كندا وفي فترة قصيرة جداً -حوالي الشهر- بينما يتوجب على اي شخص يقدم طلب هجرة انتظار مالايقل عن العام والنصف. هذا وكما اشارت الصحف الى ان المشاط بعد تركه واشنطن عشية اندلاع حرب الخليج مكث فترة في النمسا على اساس احتياج زوجته للمعالجة الطبية حتى تم حصول موافقة الهجرة. وعلى ماذكر في الصحف الكندية آنذاك بان وزير التخطيط السابق جواد هاشم وشخصية اخرى - سفير كندا في الولايات المتحدة السابق- حاولا التوسط للخارجية الكندية بخصوص المشاط. واستمرت الاشاعات والاخبار تتوارد لفترة اسبوعين، توقفت بعدها كلياً. وقد اعلن في وقتها عن تأليف لجنة برلمانية للنظر في حيثيات الموضوع، الا ان نتائج الدراما لم يعلن عنها ولحد الان.

وبينما كان السياسيون الكنديون بمختلف انتماءاتهم يتراوحون بين اختلاف واتفاق مع الحكومة ربما لاسباب شخصية او حزبية او غيرها، كان الشعب الكندي منقسماً. فالاغلبية من الجماهير كانت في حالة جهل عما يحدث في المنطقة بصورة عامة وبالتالي لم تستطع التمييز بين اطراف القضية، والجانب الاخر والذي لا يقل اهمية، هو وقوف الاغلبية خلف قرارات الحكومة من جانب الولاء القومي - والذي يمكن تفسيره ايضاً على ضوء العامل الاول وكذلك بتأثير الاعلام الامريكي البارز خلال تلك الفترة. ومن ناحية اخرى، كانت هناك نخبة -محدودة- واعية مدركة لمجرى الامور والتي اخذت على عاتقها تبيان " النهج الاستعماري والامبريالي لامريكا وحلفائها" وسارعت هذه المجموعة من المثقفين والطلبة والعمال الى تكوين لجان وجمعيات مختلفة منذ الساعات الاولى لاعلان قوات التحالف شن الحرب على العراق. وابرز شعاراتها كان "اسحبوا القوات من الخليج Troops out of the Gulf" وما يجدر ذكره ان النسب كانت متفاوتة في انحاء كندا، ففي كيبك Quebec كان تجاوب الجماهير مع العراق ورفضها للحرب ولسياسة الحكومة الكندية أبرز بكثير مما كان عليه الحال في بقية المقاطعات ولاسيما مناطق كالكري -Brit ish Columbia, Calgary ومن الممكن فهم هذا التباين اذا ما حاولنا الاطلاع والتعمق في الاوضاع الاجتماعية والتاريخية السياسية للمنطقة. فكيبك ذات الاغلبية الفرنسية (٦,٥٠٠,٠٠٠ فرد من بينهم حوالي ٤٠٠,٠٠٠ من اصل بريطاني) عانت على مرور السنين من حكم الانكليز ولهم مظالم عديدة من جراء هذا الحكم.

هذا وقد شاركت اعداد غير قليلة في تظاهرات عديدة قبل اعلان الحرب وخلالها مطالبة بوقف اطلاق النار وسحب القوات من الخليج وقد بلغ اعداد المشاركين في احد المظاهرات الكبرى في شهر شباط ١٩٩١ ما يقرب من ٤٠٠٠ شخص في فانكوفر، و ١٠,٠٠٠ شخص في تورنتو وحوالي ١٤,٠٠٠ في مونتيريال حسب تقديرات الشرطة. ومع انتهاء الحرب وعدم تركيز الاعلام على العراق واوضاع البلد، تلاشى، كما هو متوقع، العراق في ذاكرة الناس واقتصرت المشاركة المحدودة على بعض الشخصيات التقدمية وقلة من اساتذة الجامعات واعضاء لجان السلام ممن يمكن عدهم على اصابع اليد. وجدير بالذكر ان في اعقاب حرب الخليج وفي شهر نيسان من العام المنصرم قامت بعض الشخصيات والتجمعات اليسارية الكندية وغيرها في اسيا واوربا بعقد جلسة لمحاكمة بوش كمجرم حرب والادارة الامريكية على الدمار في العراق نتيجة الحرب، وباعتبار الحرب حرب امبريالية ضد الانسانية. ودامت المحكمة فترة ٤ ايام شارك فيها، كشاهد، رمزي كلارك وزير العدلية الامريكية السابق الذي قام بزيارة العراق بعد القصف الجوي الامريكي. ومنذ ما يزيد على اكثر من عام ونصف فقد شغلت اخبار العراق مرتبة ثانوية بالنسبة للسياسة الكندية الرسمية ولم يذكر الا بعض المقتطفات عن الاوضاع في داخل العراق واقتصرت الى الاشارة الى بعض الدراسات التي أجريت من قبل مثلا، جامعة هارفرد ومدرسة الاقتصاد في جامعة لندن. اما مسؤولو الحكومة الكندية فابتعدوا عن الكلام عن العراق وهم منذ فترة طويلة مشغولون ليل نهار بما يخص التعديلات الدستورية الواجب اجرائها لدستور البلاد وما الى ذلك من صراعات وانشقاقات سياسية.

مونتريال ١٩٩٢/٩/٢٠

Next move in Iraq may require use of force

Memorandum presented by
Les Aspin Chairman of Committee on Armed Services
U.S. House of Representatives
11 September,1992

مذكرة ليز اسبين - رئيس لجنة القوات المسلحة في مجلس النواب الامريكي - بتاريخ ١١ ايلول، ١٩٩٢ .

الموضوع - خطواتنا القادمة في العراق قد تقتضي استخدام القوة

مقدمة - لقد وضعت ادارة الرئيس بوش نفسها بوضع صعب، بسبب عدم توسيع نطاق التأييد السياسي لمنطقة حظر الطيران في جنوب العراق. فلابد لصدام حسين من الرد على هذه الخطوة، مما يوجب على الولايات المتحدة دراسة اساليب مواجهة هذا الاحتمال من الآن، بما في ذلك احتمال استخدام القوة العسكرية.

منطقة حظر الطيران - الخطوات التالية

كانت اقامة منطقة حظر طيران الطائرات العراقية في سماء جنوب العراق خطوة ضرورية لحماية الاقلية الشيعية المضطهدة القاطنة هناك من جهة، و للرد على تحديات صدام حسين العدوانية لقرارات الامم المتحدة من جهة اخرى. الا ان هذه الخطوة لم تكبل صداماً بشكل كامل. و سوف يكون مدى نجاحنا مرهوناً بكيفية ردنا على ردود فعل صدام.

فقد يمتنع صدام عن اي رد لفترة قد تطول او تقصر، اعتقاداً منه بأن الرئيس بوش انما يروم جره الى مواجهة، و قاصداً عدم اعطاء بوش فرصة ضربه.

فإذا لم يحصل ما يعكر الهدوء لبضعة اشهر، نستطيع ان نحكم على سياسة حظر الطيران بالنجاح، و هذا ما تأمل الادارة (الامريكية) حصوله. و لكن ليس لنا ان نعتمد على حصافة صدام حسين السياسية، كما علينا ان نعلم بأن صداماً، ولو اختفى لفترة، فأنه لابد عائد الى تحدياته عاجلاً كان ذلك ام آجلاً.

لذلك، و لعلمنا بأن المفاجأة ليست في مصلحتنا، علينا ان ندرس من الآن كيفية الرد على الخطوات التي قد يقوم بها صدام.

سوف يكون لفشلنا في الحصول على التأييد السياسي الواسع في الامم المتحدة و في المنطقة لمشروع منطقة حظر الطيران اثره في ردنا على صدام في المستقبل، مما يجعل اي خطوة نخطوها اكثر تعقيداً.

كما يجب ان لا يغيب عن اذهاننا ان صداماً لا يفتقر الى الاختيارات العسكرية و خلافها التي علينا الرد عليها.

اختيارات صدام العسكرية

لا يستطيع صدام مجابهة تفوقنا الجوي الفائق في الجنوب مباشرة، و لكن بمقدوره القيام بخطوات عسكرية اخرى قد تسبب لنا المتاعب في الشمال و الجنوب .

بمقدور العراقيين تصعيد وتيرة هجماتهم الارضية ضد الشيعة في اهوار جنوب العراق، و ذلك لاختبار مدى استعداد التحالف للدفاع عنهم. فلن يمنع اقامة منطقة حظر الطيران استخدام العراق للمدفعية و الدبابات في المنطقة، و لو انه يقلل من معاناة السكان.

و من حسن الطالع، نظراً لوعورة المنطقة و كثرة البحيرات و الجداول فيها، لن تكون الهجمات البرية ذات تأثير كبير.

قد يعمد صدام الى زيادة هجماته ضد الاكراد في شمال العراق. من شأن خطوة كهذه ان تكون اكثر تعقيداً لنا و للاكراد على حد سواء.

فمن جانب، تقع ثلث المنطقة الكردية جنوب خط العرض ٣٦، و بالتالي خارج نطاق المنطقة المتمتعة رسمياً بحماية طيران التحالف، و لن يخرق اي هجوم جوي-ارضي ضد هذه المنطقة قرارنا بمنع النشاطات العسكرية شمال خط العرض ٣٦ مما يضع تعهادتنا بالدفاع عن الاكراد في المحك.

من جانب آخر، سوف يؤدي هجوم كهذا الى توتر علاقاتنا مع الاتراك الذين يتخوفون من اي عمل من شأنه زيادة احتمال تفكك العراق. فلا تزال الحكومة التركية مترددة بشأن منطقة حظر الطيران في الجنوب مما يضع امكانية استخدامنا الطائرات الموجودة في قاعدة (انجرلك) موضع شك.

الردود الامريكية

باعتقادي ان على الولايات المتحدة و حلفائها ان يكونوا مستعدين لاستخدام السلاح الجوي لضرب اي هجوم قد يقوم به العراق سواء اكان في الشمال او في الجنوب. سوف يؤدي هذا الى تصعيد واضح في الموقف، و لكن لا يسعنا ان نمتنع عن ذلك للاسباب التالية،

اولاً، كان لاقامة منطقة حظر الطيران اثر ترويج الفكرة القائلة بأن لاعضاء التحالف العزم على حماية الشعب العراقي من بطش صدام، مما يزيد في ألتأثيرات السلبية لأي هجوم ارضي من جانب صدام، و خصوصاً على الاكراد جنوب خط ٣٦، و الذي قد يؤدي بدوره الى هروب جماعي جديد للسكان. فلا نستطيع، و قد اقمنا منطقة المنع، ان نقف مكتوفي الايدي بينما يمارس صدام عمليات الابادة في مناطق اخرى من البلاد.

ثانياً، من المحتمل جداً ان تتمكن القوات الجوية بمفردها من تدمير اي هجوم عراقي ارضي. ففي عملية (عاصفة الصحراء)، تمكنت الغارات الجوية المستمرة من تدمير قابلية الجيش العراقي على القتال الفعال. ليست لدينا اي دلائل على ان للعراقيين اي رغبة في القتال اذا ما هوجموا من قبل طائرات التحالف.

أخيراً، سوف يؤدي فشلنا في حماية الاقليات المضطهدة في العراق الى ان يزداد صدام قوة بينما نحاول اضعافه.

اختيارات صدام غير العسكرية

لصدام اوراق غير عسكرية بمقدوره لعبها اضافة الى اختياراته العسكرية.

فعلى سبيل المثال، يباشر صدام بحملة اعلامية لاضعاف التأييد لمنطقة الحظر، بوصفها محاولة مباشرة لتقسيم العراق، و مثيراً بذلك مخاوف الطائفة السنية المؤيدة له داخل العراق، اضافة الى قلق الدول الاخرى في المنطقة و التي لها مشاكل عرقية خاصة بها.

كما تلقى ادعاءات صدام بأن الرئيس بوش انما امر باقامة منطقة حظر الطيران لاعتبارات سياسية انتخابية داخل الولايات المتحدة اصداء في المجتمع الدولي. فقد وصفت الصحافة العراقية منطقة الحظر بأنها "واحدة من اقذر الالاعيب". فلا توجد دولة تحبذ ان ينظر اليها كمطية للالاعيب السياسية الانتخابية الامريكية.

كما ان صدام في وضع يسمح له بتقوية مركزه بزيادته معاناة قطاعات معينة من شعبه، و خصوصاً في المناطق المحمية من الشمال و الجنوب. يتم له ذلك باحكام الحصار الذي يفرضه على تلك المناطق و منع المعونات الانسانية من الوصول الى السكان و الاستمرار في مشاريع بناء الطرق في الجنوب مما يمكن قواته من الحركة بحرية في المنطقة.

بالاضافة الى كل ما سبق، فبإمكان صدام الرد على اقامة منطقة حظر الطيران بعدم الامتثال لقرارات الامم المتحدة في ميادين اخرى، و لدينا قرائن تثبت ذلك فعلاً.

فقد منع العراقيون كافة منظمات الاغاثة (عدا الامم المتحدة) من العمل في البلاد، كما منع عاملي الاغاثة التابعين للامم المتحدة من اغلب مناطق جنوب العراق.

كما قام العراق، رداً على اقامة منطقة حظر الطيران، بالتهديد بطرد الحرس التابعين للامم المتحدة، و الذين يقومون بحماية موظفي الاغاثة التابعين للامم المتحدة و المنظمات الاخرى. ان عدد هؤلاء قد انخفض فعلاً من ٥٠٠ الى حوالي ١٠٠ في الفترة الاخيرة بسبب المضايقات التي يتعرضون لها من قبل السلطات العراقية التي تمتنع عن تزويدهم بالتأشيرات و تصاريح التنقل.

لن يقف عدم امتثال صدام للقرارات الدولية عند هذا الحد. اني اتوقع ان يقوم برفض توصيات لجنة ترسيم الحدود العراقية-الكويتية، و ان يعرقل عمليات تفتيش و تدمير اسلحة الدمار الشامل.

الردود الامريكية

على الولايات المتحدة و اعضاء التحالف الآخرين اتخاذ نفس الحيطة في تعاملهم مع هذه التهديدات غير العسكرية كما لو كان التهديد عسكرياً. و لقد ابتدأنا فعلاً بالرد على حملات صدام الاعلامية داخل العراق و في المنطقة و ذلك بالتأكيد على وحدة اراضي العراق. و لكن هناك المزيد مما بوسعنا عمله.

اولاً، على الولايات المتحدة بحث موضوع توفير الاعانة الانسانية المباشرة لافراد الشعب العراقي الموجودين في مناطق الحماية الشمالية و الجنوبية، و ذلك لتخفيف اثر ممارسات صدام التعسفية.

تستطيع الولايات المتحدة تشجيع الامم المتحدة على ان ترفع الحظر الاقتصادي المفروض على المنطقة الكردية في الشمال و السماح لها بتصدير بعض المواد بغية توفير الغذاء و العناية لسكنة المنطقة. اما في الجنوب، فباستطاعة التحالف الاقلال من تأثيرات الاجراءات العراقية و ذلك بتوفير الاغذية و الادوية للسكان مباشرة من الجو.

كما علينا الاستمرار في اللقاءات على ارفع المستويات و التعاون الوثيق مع المعارضة العراقية، و على وجه الخصوص مع المؤتمر الوطني العراقي. فسوف يكون دعمنا هذا بمثابة اشارة للشعب العراقي بوجود بديل حقيقي لصدام حسين.

إضافة لذلك، علينا الاستمرار بالتصرف بالاموال العراقية المجمدة من اجل الايفاء بنفقات عمليات الامم المتحدة في العراق، حيث من شأن هذا ان يقلل من الضغط المالي الذي تتعرض له المنظمة الدولية، اضافة الى ان هذه الاموال من شأنها بدء عملية تعويض المتضررين من جراء حرب الخليج. و سوف تعاد هذه الاموال حال موافقة العراق على اعادة ضخ بتروله.

أخيراً، علينا التصرف بشدة و حزم اذا ما حاول صدام عرقلة عمل فرق التفتيش الخاصة باسلحة الدمار الشامل كما فعل في وزارة الزراعة في بغداد. على صدام ان يفهم بأن الولايات المتحدة و حلفائها و الامم المتحدة لا يمكنهم السكوت على اساليب الغش و الخداع التي يمارسها مع المفتشين الدوليين.

من شأن الخطوات المذكورة التقليل من اثر اي رد عراقي على اقامة منطقة الحظر الجوي، و ان تفهم صداماً باننا نعني ما نقول. الا ان تنفيذ هذه الخطوات يتطلب ارادة سياسية واضحة و قوة ضغط سياسية من لدن الولايات المتحدة و حلفائها.

اعادة بناء التحالف

كانت اقامة منطقة الحظر الجوي في جنوب العراق خطوة جيدة. الا ان الاسلوب الذي اتبعناه في اقامتها قد يؤدي الى زيادة الصعوبات التي سنواجهها في الحصول على التأييد لما قد نراه ضرورياً عمله مستقبلاً. فادارة الرئيس بوش، بعدم استحصالها تخويل من مجلس الامن لاقامة منطقة الحظر، قد اختارت الطريق السهل الاقل عرضة للمعارضة، و لكنه قد يؤدي الى مشاكل في المستقبل.

فقد استندت قوات التحالف في اقامتها لمنطقة الحظر الجوي على قرار الامم المتحدة المرقم ٦٨٨ و الذي يندد باضطهاد العراق لمواطنيه و يطالب العراق بوقف هذا الاضطهاد.

في بداية الامر، كانت الادارة الامريكية على يقين بحاجتها لقرار آخر من مجلس الامن يخولها "استخدام كافة الاساليب الضرورية" من اجل تنفيذ القرار ٦٨٨. و بالفعل، فقد ادلى مندوب الولايات المتحدة

في الامم المتحدة (ادوارد بيركنز) بشهادة امام الكونكرس في ٢٩ تموز بأن الولايات المتحدة تنوي الطلب من مجلس الامن اصدار قرار كهذا "في الاسبوع القادم".

الا ان الاستفصاءات التي قامت بها الادارة الامريكية في مجلس الامن اقنعت مسؤوليها بصعوبة اصدار قرار كهذا. لذلك قام مسؤول في الادارة باخبار الصحفيين، في اليوم التالي لشهادة السفير (بيركنز)، بأن السفير انما كان على خطأ فيما قاله.

قررت الادارة (الامريكية) عندئذ اقامة منطقة الحظر دون الرجوع الى قرار جديد من مجلس الامن.

استطاعت الادارة اقناع كل من البريطانيين و الفرنسيين و الروس بأن القرار ٦٨٨، بمعية القرارات الاخرى الخاصة بالعراق، يحتوي على تخويل كافٍ لاقامة منطقة الحظر. و اشارت الى منطقة الحظر الجوي في شمال العراق كسابقة في تنفيذ القرار ٦٨٨ دون الرجوع الى قرار آخر من مجلس الامن.

و على الرغم من اقتناع الفرنسيين و الانكليز و الروس بوجهة النظر هذه، فإن الكثير من الخبراء في الولايات المتحدة و خارجها لا يقتنعون بها. فهم يصرون على منطقة الحظر هي خارج النطاق القانوني للقرار ٦٨٨ و بالتالي لا يتمتع بتخويل من الامم المتحدة.

فقد اصدر مجلس الامن قراره ٦٨٨ بموجب البند السادس من ميثاق الامم المتحدة، و الذي يتعلق "بالحل السلمي للنزاعات". فالقرارات الصادرة بموجب هذا البند تكون غير ملزمة عموماً، الغاية منها الاقناع لا الجبر. هذا ما جعل القرار ٦٨٨ اقل تأثيراً من القرار ٦٨٧ و بقية القرارات الخاصة بالعراق و التي صدرت بموجب البند السابع من الميثاق، و التي تعتبر ملزمة على كل الدول الاعضاء في الامم المتحدة.

من جهة اخرى، فبما ان القرار ٦٨٧ يتضمن شروط انهاء الحرب، فإن اخلال العراق بأي من شروطه يعني ابطال وقف اطلاق النار و يجعل استئناف القتال ممكن قانوناً. لا تشكل بنود القرار ٦٨٨ جزءاً من اتفاق وقف اطلاق النار هذا.

ليس لهذه التفاصيل القانونية اهمية بحد ذاتها، الا ان فشلنا في الحصول على التأييد الكافي لاصدار قرار جديد من مجلس الامن يبين مدى ضعف موقفنا عندما يحين اوان اي عمل جديد ضد العراق.

كان الرد الجماعي على حماقات صدام حسين منذ آب ١٩٩٠ مبنياً على اسس قوية تمثلها قرارات الشرعية الدولية الصادرة عن مجلس الامن الدولي. الا اننا، باختيارنا الحل الاسهل هذه المرة، و لو اننا قد تمكنا من اقامة منطقة منع الطيران بسرعة، فإن ما يترتب على هذا الاهمال للشرعية قد يعود علينا بالضرر في مواجهاتنا المستقبلية مع صدام حسين.

ان الغطاء السياسي الذي توفره شرعية قرارات الامم المتحدة مهم جداً بالنسبة لحلفائنا المحليين. بدا ذلك واضحاً في الفترة التي سبقت حرب الخليج مباشرة. ان عدم امتلاكنا لتفويض مقنع من الامم المتحدة قد يفسر قلة التأييد الذي حصلت عليه عملية (حارس الجنوب) من لدن القوى الاقليمية.

فالكويت هي الدولة الوحيدة التي ايدت العملية علانية، بينما رفضتها سورية رفضاً قاطعاً. اما المصريون، فلم يبدون بصددها موقفاً، و فرض السعوديون تعتيماً اعلامياً على اخبارها، متظاهرين بالبراءة من الاشتراك في العملية.

لا تبشر هذه المواقف بالخير. فصداماً لابد ان يرد و علينا الاستعداد لذلك. ان عدم حصولنا على تأييد اقوى من دول المنطقة سيجعل مهمتنا في الرد على صدام اصعب.

استمرار طرد عراقيين وعرب من الكويت

رويتر (١٩٩٢/١٠/٢٩) - بغداد من ليون بارخو ،

ذكرت وكالة الانباء العراقية الاربعاء ان الكويت ابعد ١٧٢ عراقيا وعربيا اخرين وصلوا الثلاثاء الى بلدة صفوان الواقعة على الحدود العراقية (جنوب البلاد).

واوضحت الوكالة ان المبعدين دعوا المنظمات الانسانية الى "زيارة السجون والمعتقلات في الكويت للاطلاع على انواع التعذيب والجرائم الوحشية التي يرتكبها ازلام النظام ضد المعتقلين في الكويت".

ومما يذكر ان وكالة الانباء العراقية قدرت في نهاية تموز (يوليو) الماضي عدد العرب الذين طردوا من الكويت خلال الشهرين السابقين بـ ١٥٤٧ شخصا واعنت في ٢٧ اب (اغسطس) ان ٤٩٠ شخصا من ضمنهم ٤٦٢ عراقيا طردوا من الكويت. وفي ١١ ايلول (سبتمبر) اعلنت وصول ٥٥ عرقيا واردنيا وفلسطينيا مطرودين من الكويت الى صفوان.

واتهمت صحيفة (الجمهورية) العراقية السلطات الكويتية الاثنين بانها ابعدت الى العراق حوال عشرين الف عربي من ضمنهم عراقيون. واوضحت الصحيفة ان هناك حوال ١٤٠٠ سيدة من جنسيات شتى في سجون الكويت حيث تتعرض لسوء المعاملة.

كان بوش على علم بصفقات السلاح الى ايران عام ١٩٨٦

واشنطن بوست (١٩٩٢/١٠/٢٥)

في مقالة في مجلة (نيويوركر)، يدعي كل من (مري واس) و (كريغ انفر) بأن الرئيس بوش كان متورط في مبادرة غريبة تجمع بين فضيحتي الاسلحة لايران و المعونات للعراق.

فقد قام بوش، الذي كان عندئذ نائباً للرئيس، في تموز و آب ١٩٨٦ بزيارة الى الشرق الاوسط ضمن سياسة وضعها (وليم كيسي) رئيس الاستخبارات المركزية آنئذ، كان هدفها حث الرئيس العراقي صدام حسين على تصعيد هجماته الجوية على ايران.

اما هدف هذا التصعيد، فهو دفع ايران الى شراء كميات اكبر من وسائل الدفاع الجوي، و عودتها نتيجة لذلك الى مائدة المفاوضات المتوقفة و التي كان هدفها استبدال السلاح بالرهائن الامريكان.

و قد قام بوش خلال هذه الزيارة بالاجتماع الى الملك حسين و الرئيس المصري مبارك و طلب اليهما حث صدام على مزاولة قصف جوي عنيف في العمق الايراني في تصعيد حاد للحرب الدائرة رحاها منذ ١٩٨٠. و في خلال ٤٨ ساعة من هذا الاجتماع، غيرت القوة الجوية العراقية اسلوبها في القصف و قامت بـ٣٥٩ غارة في العمق الايراني، و استمر هذا النهج الجديد في الاسابيع التالية.

الا ان هذه المبادرة لم توفق في اطلاق سراح الرهائن، و يعزي مؤلفا المقال الى هذا الفشل ما حصل بعدها من احتجاز عدد آخر من الرهائن و زيادة حدة الحرب العراقية-الايرانية و زيادة الميل نحو العراق في السياسة الخارجية الامريكية، مما نتج عنه من تخصيص مليارات الدولارات من ضمانات القروض لحكومة صدام.

و في معرض ردها على هذه الادعاءات، قالت المتحدثة بأسم البيت الابيض (لورا ميليلو) بأن "لا جديد فيما جاء في المقال و لا يغير ما جاء فيها شيئاً، فقد قامت الجهات المختصة بالتحقيق في كل ما جاء فيها".

الا ان الطرح الذي جاء به هذا المقال يختلف الى حد ما مع ما هو معروف عن عمليات تبديل الرهائن بالاسلحة في ذلك الحين.

فقد كانت ايران قد طلبت قطع غيار لمنظومات الدفاع الجوي و قد وعدها الامريكيون بتلبية هذا الطلب، الا ان تسليم هذه المعدات قد تأخر بسبب اصرار الامريكان على ان يطلق الايرانيون سراح كافة الرهائن الذين يحتجزونهم قبل تسليمهم اية معدات.

و عندما اطلق سراح رهينة اخرى - الاب لورنس جينكو - في نفس الفترة التي قام فيها بوش بزيارته للشرق الاوسط، كانت ايران قد اعدت قائمة اسلحة جديدة تشمل اسلحة للدفاع الجوي اضافة الى اسلحة مضادة للدبابات. و لم تسلم الولايات المتحدة سوى الاسلحة المضادة للدبابات في نهاية الامر.

يدعي المؤلفان بأن (كيسي) صاحب هذه السياسة كان قلقاً بشأن سلامة احد الرهائن، و هو (وليم بكلي) مدير محطة الاستخبارات المركزية في لبنان، بشكل خاص. الا ان وفاة (بكلي) كانت قد اكدت من قبل الوكالة نفسها قبل خمسة اشهر من تاريخ زيارة بوش. ■

المطب الذي وقع فيه بوش

واشنطن بوست ١٩٩٢/١٠/٢٥

كتب (ميلتون فيورست) تحت عنوان "المطب الذي وقع فيه بوش، كان التقرب من صدام عملاً ذكياً، بينما لم يكن تصويره كشيطان كذلك."

تزداد حدة الهجمات التي يوجهها كل من (بيل كلينتون) و (روس بيرو) الى ما كان يعتبر موضع قوة الرئيس بوش - سياسته الخارجية. ففي المناظرتين الاخيرتين، اشار كلينتون و بيرو الى عدة اخطاء ارتكبها بوش في تعامله مع العراق في الاشهر التي سبقت حرب الخليج. و قد كان دفاع بوش عن نفسه ازاء هذه الهجمات هزيلاً.

مما لاشك فيه ان بوش ارتكب بعض الاخطاء في سياسته تجاه العراق، الا انه لم "يدلل" صدام حسين كما ادعى كلينتون، كما انه لم يوافق بالتأكيد على احتلال العراق لشمالي الكويت كما ادعى بيرو.

ففي حقيقة الامر، اتبع بوش سياسة عقلانية هدفها تجنب الحرب في المنطقة في السنتين اللتين تلتا نهاية الحرب العراقية الايرانية عام ١٩٨٨. و لا تقع طائلة فشل هذه السياسة على كاهل بوش وحده.

يمكننا القول بأن بوش قد جلب المشاكل الانتخابية الحالية على نفسه. فبعد احتلال العراق للكويت في آب ١٩٩٠، كان هجوم بوش على صدام (حيث وصفه برجل عصابات و بأنه اسوأ من هتلر) من العنف بحيث منع على نفسه فرصة تبرير سياسته المحابية لصدام في السابق.

فقد فعل بوش ما تقتضيه المصلحة القومية، ثم قام بنقضها بعد ذلك. و تماماً كما فعل في حملته الانتخابية السابقة عندما وعد بعدم رفع الضرائب ثم فعل عكس ذلك، وضع نفسه في مأزق.

كانت سياسة بوش بين اعوام ١٩٨٨-١٩٩٠، عندما كان صدام منتشياً "بنصره" في حربه ضد ايران، و جيشه يشكل مصدر تهديد لدول المنطقة، هي محاولة "اعادة العراق الى الاسرة الدولية". كانت هذه سياسة صائبة، اذ ان العراق كان قد تكبد خسائر فادحة جراء حربه مع ايران، و كان المتوقع ان يبدأ بتركيز جهوده صوب الاعمار. فلو انتهج بوش في ذلك الحين سياسة تتسم بالعداء للعراق، لكان ذلك امر غير مقبول اخلاقياً.

لم يكن احد في الادارة الامريكية آنذاك في ادنى شك بأن صدام طاغية، الا انه كان بالمقابل يعد نداً لايران، التي كانت لاتزال مصدر خطر و ذات ايديولوجية اخطر بكثير من العراق، اضافة الى مساحتها و عدد سكانها الاكبر من العراق. فقد كانت من مصلحة الولايات المتحدة و الدول العميلة لها في الخليج محاولة جذب صدام ليساهم في استقرار منطقة الخليج. كان السبيل الى هذا يكمن في الصداقة و العون الاقتصادي، لا في المواجهة.

من منظارنا الحالي نستطيع ان نرى بأن صداماً كان يتسلح الى الحد الذي يجعله اكثر خطورة من ايران. و لدينا الآن اثباتات، معظمها من الوثائق التي كشفت عنها فضيحة بنك (نازيونال ديل

لافورو) بأن واشنطن كانت غافلة عن عمليات نقل الاموال الضخمة خلسة الى حسابات صدام، لتستعمل في شراء الاسلحة. لا توجد اثباتات بأن الحكومة الامريكية قد باعت السلاح مباشرة الى صدام، ولو انه تمكن من الحصول على بعض تكنولوجيا الاسلحة الامريكية.

كان اغفال الادارة الامريكية لعملائها الخليجيين، و بالاخص الكويت، خطأ آخر ارتكبته. فقد كانت بين العراق و الكويت خلافات عميقة تتعلق بالاموال بشكل رئيسي. طالبت الكويت العراق بالايفاء بالاموال التي اقرضته اياه ابان حربه مع ايران، بينما اعتبر العراق تلك الاموال بمثابة مساهمة في تحقيق الهدف المشترك في دحر ايران. و قد كان هذا الاخير هو الموقف التي اتخذته الدول الاخرى الدائنة في الخليج.

كما اتهم العراق الكويت بسرقة نفطه و ذلك بالحفر المائل في الحقول الواقعة قرب الحدود، و هو ادعاء يؤيده العديد من خبراء البترول الغربيون.

و اخيراً، اتهم العراق الكويت بمحاولة زيادة حصتها من السوق النفطية العالمية بزيادة الانتاج و اغراق الاسواق بالنفط بقصد خفض الاسعار - و لا يختلف اثنان في ان الكويت تجاوزت بكثير حصتها الانتاجية.

كما اختلف الطرفان حول ملكية اثنتين من الجزر غير المأهولتين اللتين تسيطران على المنفذ الى ميناء ام قصر العراقي. كان هذا امراً حساساً جداً بالنسبة للعراق، فيكاد كل العراقيين يؤمنون بأن بريطانيا، و هي القوة الاستعمارية التي رسمت حدود المنطقة في اوائل هذا القرن، تعمدت اضعاف العراق باقتطاع الكويت، منفذه الى الخليج، منه. حاول العراق تجاوز مشكلة افتقاره الى منفذ بحري بتحويل قرية ام قصر الصغيرة الى ميناء رئيسي، الا انه كان بحاجة الى الجزيرتين لضمان امن الميناء. حاول العراق تأجير الجزر او شرائها، الا ان الكويتيين رفضوا ذلك، و يدعي المسؤولين الكويتيين الذين التقيت بهم بعد الحرب بأن العراق لم يكن جدياً في محاولاته تلك، اذ انه كان يريد اتخاذ مسألة الجزر ذريعة لابتلاع بلادهم. ينفي العراقيون بالطبع هذه التهمة، الا ان العديد من المواطنين الكويتيين اخبروا كاتب هذه السطور بأن اسرة الصباح التي تحكم الكويت تميزت بالطمع و اللامبالاة في تعاملها مع العراق و قد اثارت حفيظة العراقيين بلا مبرر. و قد كان امر مسؤولية الاسرة الحاكمة في كارثة الاحتلال و الحرب احد نقاط الاختلاف الرئيسية في الانتخابات النيابية التي جرت في الكويت مؤخراً، و التي فازت فيها المعارضة بالاغلبية.

طوال النصف الاول من عام ١٩٩٠، اثناء احتدام النزاع العراقي-الكويتي، لم تبدي الولايات المتحدة اكتراثاً للازمة على الرغم من التزامها امن الكويت و لم تبادر الى تحذير الكويتيين. قد يكون سبب ذلك انشغال الرئيس و وزارة الخارجية بالاحداث التي كانت تجري آنئذ في الاتحاد السوفييتي و مسألة توحيد المانيا. على اية حال، اعطى موقف اللامبالاة الامريكي الكويتيين "صك على بياض" في تعاملهم مع العراق.

يقول صباح السالم الصباح، وزير خارجية الكويت، "بعد نهاية الحرب العراقية الايرانية، قمنا بالتداول مع الولايات المتحدة حول الخطر المتنامي الذي يشكله صدام حسين. فقد كانت للعراق معسكرات قريبة من حدودنا في سفوان و البصرة و الفاو، و قد لحظنا تحركات عسكرية مكثفة فيها بعد نهاية الحرب اثارت تساؤلاتنا، كما حصلت بعض المناوشات الحدودية التي شككنا في كونها شكل من اشكال جس النبض. زارنا الجنرال شوارزكوبف للتداول مع ولي العهد و وزير الدفاع في مسائل التعاون و التنسيق العسكري في سلسلة من الزيارات الروتينية. و عندما لاحت بوادر الازمة مع العراق، كنا على علم باننا نستطيع الاعتماد على الامريكان.

و كانت لدينا مداولات مع الامريكان على مستوى السفراء عشية الغزو. لم تذكر اي تعهدات صراحة في هذه المداولات، اذ انها كانت كالزواج. فأنت قد لا تصارح زوجتك بحبك، و لكنك تعلم بأن علاقتكما سوف تؤدي الى امور معينة."

في هذه الاثناء، كانت السفيرة الامريكية في بغداد (ابريل غلاسبي) تتبع التعليمات الصادرة اليها في تعميق علاقة الصداقة مع صدام و محاولة ثنيه عن السياسات المغامرة. و قامت في شهر تموز ١٩٩٠ بإخبار وزير الخارجية (بيكر) بأن صداماً، الذي يعتبر الكويت بلداً عميلاً للولايات المتحدة، يروم الطلب من الامريكان التوسط في نزاعه مع الكويت. و قد ادى الرد الذي تلقته غلاسبي من الخارجية الامريكية - بأن تخبر صدام بعدم وجود اي تبدل في السياسة الامريكية - الى احد اهم عناصر سوء الفهم للاحداث التي ادت فيما بعد الى الحرب.

ففي النص العراقي للمحادثات بين غلاسبي و صدام، تقول السفيرة لصدام بأن "الولايات المتحدة ليس لها رأي في الخلافات العربية-العربية، مثل نزاعكم مع الكويت..". لم يثار اي شك في دقة نقل هذه العبارة، و لكنها اذا أخذت في موردها الصحيح - كرد على طلب صدام من الولايات المتحدة الوساطة في نزاعه مع الكويت - فإن كلمات غلاسبي تصبح تعني رفضاً لطلب العراق الوساطة، و ليس سكوناً على نيات العراق تجاه الكويت. كما خلا النص العراقي من تحذير غلاسبي "باننا لا نوافق ابداً على حل الخلافات بغير الطرق السلمية". و اخبر صدام غلاسبي عند انفضاض اجتماعهما بأنه سيفاوض الكويتيين في جدة في الاول من آب، و انه سوف يمتنع عن اي عمل عسكري حتى ذلك التاريخ. و فعلاً تم الاجتماع الذي فشل فشلاً ذريعاً، و قام العراقيون باحتلال الكويت في اليوم التالي.

و ذكر عدد من الكويتيين للكاتب "بأن الاسرة الحاكمة كانت على استعداد لتقبل الاحتلال العراقي لشمال الكويت، مفضلة ذلك على اي تنازل رسمي للعراق". فقد قام العراق في عدة مناسبات آخرها عام ١٩٧٣ باحتلال بعض المخافر الحدودية الكويتية، و كان ينسحب

عنها كل مرة. كانت الحكومة الكويتية على يقين بأن الضغط الغربي و العربي حري بدفع العراقيين الى الانسحاب في نهاية الامر هذه المرة كذلك.

تأكد الديبلوماسيين الامريكيين في واشنطن و بغداد في ربيع عام ١٩٩٠ بأن العراق مقبل على احتلال جزئي للكويت، الا انهم لم يحركوا ساكناً. و ليس لادعاءات بيرو بأن بوش كان على علم بهذا الاحتمال او انه وافق عليه ما يؤيدها.

لم يدر في خلد احد بأن صداماً سوف يقوم باحتلال الكويت كلها، الامر الذي جعل الرد العسكري الغربي مؤكداً. و كان رد بوش، الذي صعق ازاء هذا الحدث، كمن تعرض الى خيانة شخصية. فكان بامكانه ان يوافق على الوساطة بين العراق و الكويت مقابل الانسحاب العراقي، الا انه آثر شتم صدام و اصدر انذاره لصدام بالانسحاب. هل كان عرض بوش بالتوسط لينجح في دفع صدام للانسحاب ؟ يشك معظم المراقبين في ذلك، و على اية حال لم يقوم بوش بهذا العرض. الا ان بوش الذي حاول التعامل مع صدام على اساس ودي كان على حق في الشعور بالخذلان من الاحتلال العراقي.

ان من حق بوش القول للناخبين بانه قد انتهج سياسة شريفة و حكيمة، الا انها فشلت. قد يرد عليه مناوئوه بأن معرفة شخصية صدام تحكم على سياسة كهذه بالفشل منذ البداية، و لكن هذا يبقى محض افتراض و لا يعني عدم اتباعها.

من سوء طالع بوش، انه لم يكن لديه القناعة الكافية بسياسته للدفاع عنها عندما هوجمت. و في نهاية المطاف، قد يفسر هذا سبب صعوبة اعادة انتخابه. ■

النص الكامل لقرار مجلس الامن الرقم ٧٧٨
وضع اليد على الاموال العراقية المجمدة

النص الحرفي لقرار مجلس الامن رقم ٧٧٨ الذي صدر في ٢ اكتوبر ١٩٩٢ ويقضي بوضع اليد على ودائع ومنتجات نفطية عراقية مجمدة في الخارج.

ان مجلس الامن ،

اذ يشير الى قراراته السابقة ذات الصلة وبخاصة قراريه ٦-٧ لعام ١٩٩١، ٧١٢ لعام ١٩٩١.

واذ يحيط علما بالرسالة المؤرخة في ١٥ تموز (يوليو) ١٩٩٢ الموجهة من الامين العام الى رئيس مجلس الامن بشأن امتثال العراق للالتزامات التي يفرضها عليه القرار ٦٨٧ والقرارات اللاحقة.

واذ يدين استمرار العراق في عدم الامتثال لالتزاماته بموجب القرارات ذات الصلة.

واذ يؤكد من جديد قلقه بسبب الحالة الغذائية والصحية للسكان المدنيين العراقيين وخطر استمرار تدهور هذه الحالة واذ يشير في هذا الصدد الى قراريه ٧٠٦ (١٩٩١) و ٧١٢ (١٩٩١) اللذين يقدمان آلية لتقديم المساعدة الغوثية الانسانية للسكان العراقيين والى القرار ٦٨٨ (١٩٩١) الذي يوفر اساسا لجهود الاغاثة الانسانية في العراق.

واذ يضع في اعتباره ان فترة الستة اشهر المشار اليها في القرارين ٧٠٦ (١٩٩١) و ٧١٢ (١٩٩١) انتهت في ١٨ مارس (اذار) ١٩٩٢.

واذ يشير الى ان حساب الضمان المعلق المنصوص عليه في القرارين ٧٠٦ (١٩٩١) و ٧١٢ (١٩٩١) سيتألف من اموال عراقية يديرها الامين العام وتستعمل لدفع الاشتراكات الى صندوق التعويضات وجميع تكاليف القيام بالمهام التي اذن بها الجزء (ج) من القرار ٧٨٦ (١٩٩١) وجميع التكاليف التي تتكبدها الامم المتحدة في تيسير عودة جميع الممتلكات الكويتية التي استولى عليها العراق ونصف تكاليف لجنة الحدود وما تتحمله الامم المتحدة من تكلفة في تنفيذ القرار ٧٠٦ (١٩٩١) وغير ذلك من الانشطة الانسانية اللازمة في العراق.

واذ يشير الى ان العراق مثلما ورد في الفقرة ١٦ من القرار ٦٨٧ (١٩٩١) مسؤول عن جميع الاضرار المباشرة الناتجة عن غزوه واحتلاله للكويت دون المساس بديونه والتزاماته الناشئة قبل ٢ اغسطس (اب) ١٩٩٠ والتي سيجري تناولها عن طريق الآليات العادية.

واذ يشير الى ما قرره في القرار ٦٩٢ من تطبيق الشروط المتعلقة بالمساهمات العراقية في صندوق التعويضات على بعض النفط العراقي والمنتجات النفطية العراقية المصدرة من العراق قبل ٢ ابريل (نيسان) ١٩٩١ وكذلك على كل النفط العراقي والمنتجات النفطية المصدرة من العراق بعد ٢ ابريل (نيسان) ١٩٩١.

واذ يتصرف بموجب الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة.

١- يقرر ان تقوم جميع الدول التي فيها اموال تابعة لحكومة العراق او لهيئاتها الحكومية او مؤسساتها او وكالاتها وتمثل عائدات مبيع النفط العراقي او منتجاته النفطية التي دفعت من طرف او باسم المشتري في اغسطس (اب) ١٩٩٠ او بعده بتحويل تلك الاموال او مايعادلها من مبالغ في اقرب وقت ممكن الى حساب الضمان المعلق المنصوص عليه في القرارين ٧٠٦ (١٩٩١) و ٧١٢ (١٩٩١) وذلك شريطة الا تقتضي هذه الفقرة من اية دولة تحويل ما يزيد عن ٢٠٠ مليون دولار من تلك الاموال او تحويل ما يزيد عن خمسين بالمئة من مجموع الاموال المحولة او المقدمة عملا بالفقرات ٣،٢،١ من هذا القرار وكذلك شريطة ان يسمح لتلك الدول بان تستثني من تطبيق هذه الفقرة او اية اموال اخرى تكون عند اتخاذ هذا القرار خاضعة لحقوق اطراف ثالثة او لازمة لذلك للوفاء بتلك الحقوق.

٢- يقرر ان تقوم جميع الدول التي يوجد فيها نفط او منتجات نفطية تملكها حكومة العراق او هيئاتها الحكومية او مؤسساتها او وكالاتها باتخاذ جميع الخطوات الممكنة لشراء او ترتيب بيع ذلك النفط او المنتجات النفطية باسعار السوق المعقولة ومن ثم ان تحول هذه الدول تلك العائدات في اقرب وقت ممكن الى حساب الضمان المعلق المنصوص عليه في القرارين ٧٠٦ (١٩٩١) و ٧١٢ (١٩٩١).

٣- يحث جميع الدول على الاسهام بأموال من مصادر اخرى في حساب الضمان المعلق في اقرب وقت ممكن.

٤- يقرر ان تقدم جميع الدول الى الامين العام أية معلومات لازمة لتنفيذ هذا القرار تنفيذا فعالا وان تتخذ التدابير اللازمة لكفالة قيام المصادر وغيرها من الهيئات والاشخاص بتقديم جميع المعلومات ذات الصلة اللازمة لتحديد الاموال المشار اليها في الفقرتين ٢,١ اعلاه وتفاصيل اية معاملات تتصل بها او تحديد النفط والمنتجات النفطية المذكورة بحيث يمكن لجميع الدول وللامين العام الاستفادة من هذه المعلومات في تنفيذ هذا القرار تنفيذا فعالاً.

٥- يطلب من الامين العام القيام بمايلي ،

أ - التأكد من مكان وجود النفط والمنتجات النفطية المذكورة ومن كمياتها ومن عائدات البيع المشار اليها في الفقرتين ٢,١ من هذا القرار. على ان يستفيد من الاعمال التي تمت بالفعل برعاية لجنة التعويضات وتقديم تقرير عن النتائج الى مجلس الامن في اقرب وقت ممكن.

ب - التأكد من تكاليف انشطة الامم المتحدة فيما يتعلق بالقضاء على اسلحة التدمير الشامل وتوفير الاغاثة الانسانية في العراق وعمليات الامم المتحدة الاخرى المحددة في الفقرتين ٧ و ٢ من القرار ٧٠٦ (١٩٩١).

ج - اتخاذ الاجراءات التالية ،

١- تحويل النسبة المئوية المشار اليها في الفقرة ١٠ من هذا القرار من الاموال المشار اليها في الفقرتين ٢,١ من هذا القرار الى صندوق التعويضات.

٢- استعمال ما يتبقى من الاموال المشار اليها في الفقرات ٣,٢,١ من هذا القرار لتغطية تكاليف انشطة الامم المتحدة فيما يتعلق بالقضاء على اسلحة التدمير الشامل وتوفير الاغاثة الانسانية في العراق وغير ذلك من عمليات الامم المتحدة المحددة في الفقرتين ٣,٢ من القرار ٧٠٦ (١٩٩١) مع مراعاة أية تفضيلات تعرب عنها الدول المحولة للاموال او المشتركة بها فيما يتعلق بتوزيع تلك الاموال على هذه الاغراض.

٦- يقرر انه ما دام تصدير النفط متواصلا عملا بالنظام المنصوص عليه في القرارين ٧٠٦ (١٩٩١) و ٧١٢ (١٩٩١) او الى ان ترفع الجزاءات عملا بالفقرة ٢٢ من القرار ٦٨٧ (١٩٩١) يعلق تنفيذ الفقرات من ١ الى ٥ من هذا القرار ويقوم الامين العام بتحويل جميع عائدات تلك الصادرات النفطية فوراً وبالعملة التي حولت بها الى حساب الضمان المعلق الى الحسابات او الدول التي توفرت منها الاموال بموجب الفقرات ٣,٢,١ من هذا القرار الى الحد اللازم لتعويض كامل المبالغ المقدمة بهذا الشكل (مع ما ينطبق من فوائد) وبالمثل واذا لزم الامر لهذا الغرض بتحويل اية اموال متبقية في صندق الضمان المعلق الى تلك الحسابات او الدول. بيد انه يجوز للامين العام ان يحتفظ باية اموال لازمة بشكل عاجل للاغراض المحددة في الفقرة الفرعية ج٢ من الفقرة ٥ من هذا القرار وان يستعملها لذلك.

٧- يقرر الا يؤثر تنفيذ هذا القرار على الحقوق والديون او المطالبات القائمة تجاه الاموال قبل تحويلها الى صندوق الضمان المعلق وان تبقى الحسابات التي حولت منها الاموال مفترحة لاعادة تحويل الاموال المذكورة.

٨- يؤكد من جديد ان حساب الضمان المعلق المشار اليه في هذا القرار مثله مثل صندوق التعويضات يتمتع بامتيازات الامم المتحدة وحصاناتها بما في ذلك الحصانة من الاجراءات الثانوية ومن جميع اشكال الحجز لدى الغير والتنفيذ والا تقام اية دعوى بطلب من اي شخص او هيئة فيما يتصل بأي أجراء يتخذ امتثالاً لهذا القرار او تنفيذا له.

٩- يطلب الى الامين العام ان يسدد من اية اموال متاحة في صندوق الضمان المعلق اي مبلغ حول بموجب هذا القرار الى الحساب او الدولة التي حول منها اذا ما قرر في اي وقت من الاوقات ان الاموال المحولة لا يشملها هذا القرار. ويمكن للدولة التي حولت منها الاموال ان تتقدم بطلب لاستصدار قرار من هذا النوع.

١٠- يؤكد ان تكون النسبة المئوية لقيمة الصادرات من النفط والمنتجات النفطية من العراق والتي ستدفع في صندوق التعويضات لاغراض هذا القرار والصادرات من النفط والمنتجات النفطية التي تشملها الفقرة ٦ من القرار ٦٩٢ (١٩٩١) هي نفس النسبة المئوية التي قررها مجلس الامن في الفقرة ٢ من القرار ٧٠٥ (١٩٩١) الى ان يقرر مجلس ادارة صندوق التعويضات خلاف ذلك.

١١- يقرر الا يفرج عن اية ممتلكات عراقية اخرى للاغراض الواردة في الفقرة ٢٠ من القرار ٦٨٧ باستثناء ما يفرج عنه ليدخل في الحساب الفرعي لحساب الضمان المعلق الذي أنشىء بموجب الفقرة ٨ من القرار ٧١٢ او ما يفرج عنه مباشرة الى الانشطة الانسانية التي تضطلع بها الامم المتحدة في العراق.

١٢- يقرر انه لاغراض هذا القرار وغيره من القرارات ذات الصلة الايشمل مصطلح المنتجات النفطية المشتقات النفطية/الكيماوية.

١٣- يطلب الى جميع الدول ان تتعاون تعاونا كاملا في تنفيذ هذا القرار.

١٤- يقرر ان يبقى المسألة قيد نظره.
